

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/43/PV.61
6 December 1988

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والستين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥٠٠

(سوازيلند)
(فانواتو)

السيد دلاميني (نائب الرئيس)
السيد فان ليروب (نائب الرئيس)

الرئيس :
شم :

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٣٦] (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا
- (ج) تقارير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخامسة
- (هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطيع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع البرر على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا الى غياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دلاميشي (سوازيلند) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ٣٦ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (١) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/43/22)
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/43/44)
- (ج) تقارير الأمين العام (A/43/682 A/43/699 A/43/786)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/43/802)
- (هـ) مشاريع القرارات (من A/43/L.30 إلى A/43/L.38 A/43/L.41 A/43/L.42)

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أسبوعين

كان هذا المحقق يناقش مسألة ناميبيا ، وهي إحدى المشكلات الملتبة في الجنوب الافريقي . آنذاك كانت لدينا الأسباب التي دعتنا إلى التفاؤل الحذر الذي ما لبث أن ازداد قوة . ولكن هذا التفاؤل للاسف لم يعد له مكان يذكر في مداولاتنا الحالية حول سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . فالواقع ان الحالة في جنوب افريقيا قد ازدادت تدهورا بعد المناقشة التي دارت بشأنها أثناء دورة الجمعية العامة الثانية والأربعين . إن انتهاكات حقوق الانسان والحربيات الاساسية مازالت مستمرة دون هوادة . وحالة الطوارئ التي أعلنت منذ سنتين مدت سنة أخرى . ومع ذلك لم تتمكن حكومة جنوب افريقيا من قمع ارادة الامة بالتدابير التي لجأت اليها في السنوات السابقة . لذا ، فقد قررت ان تقضي على القنوات المتبقية التي يعرب من خلالها السود عن تذمرهم بمحظ وتقدير انشطة المنظمات الجماهيرية الديمقراطية الى ١٧ الاعضاء في الجبهة الديمقراطية المتحدة ، ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا وهو اكبر نقابة عماليه في ذلك البلد .

لقد أوضحت حكومة جنوب افريقيا بإجراءاتها هذه أنها لا تخلو بالسلطة الأدبية ولا بالرغبة في بلوغ الهدف الذي جاءرت به مرارا وتكرارا ، وهو توفير قدر أكبر من الديمقراطية وتحقيق الانتقال السلمي المنظم الى جنوب افريقيا خالية من التمييز السياسي .

لقد رحبنا في دورة العام الماضي بالافراج عن السيد غوفان مبيكي ، أحد زعماء المؤتمر الوطني الافريقي المحظور . ومنذ عدة أيام ، أفرج أيضا عن زيفانيسا موشوبينغ وهاري غوالا . ونأمل أن يتبع هذه التدابير الافراج الكامل عن نلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين . ونعتبر أن الافراج عن السجناء السياسيين بالغ الأهمية لإفساح الطريق للشرع في مقاومات بين حكومة جنوب افريقيا ومنظمات الأهلية السود .

وفي ظل هذه الحالة القاتمة ، نود أن نستعرض الانتباه الى بعض الجهد الرامية الى القضاء على الفصل العنصري في بعض دوائر مجتمع جنوب افريقيا المهمة لرجال الأعمال البيض . وفي الشهر الماضي عقد مؤتمر الغرف التجارية المتحدة لجنوب افريقيا اجتماعه السنوي في دوربان . وأبدى المجتمعون قلقهم لازدياد الضغط الدولي من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، ولذلك اعتمد قرارا يعترف فيه المؤتمر بأن إمكانيات توليد استثمارات في جنوب افريقيا تتوقف بشكل مباشر على القضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية المؤسسة وعلى اشراك الشعب كله في نظام حكم سياسي جديد . كما حث المؤتمر على إلغاء قانون مناطق الجماعات وجميع التشريعات التمييزية القائمة وفي أقرب وقت ممكن . وينبغي للمجتمع الدولي الا يدخل وسعا في دعم هذا النوع من الجهود للقضاء على الفصل العنصري . وأفضل طريقة نراها لذلك هي تعزيز الجزاءات القائمة .

وموقف فنلندا واضح للغاية . فهي تعمل بالتعاون الوثيق مع سائر بلدان الشمال في إطار الأمم المتحدة للقضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ونقل السلطة في البلاد الى حكومة منتخبة بحرية تستند الى قاعدة شعبية عريضة . ونرى أن أفضل طريقة لدفع حكومة جنوب افريقيا في هذا الاتجاه هي اتخاذ المجتمع الدولي تدابير إجماعية مشتركة . وتعتقد حكومة فنلندا اعتقادا راسخا أن الجزاءات الإلزامية التي يفرضها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق ، هي أشد الوسائل

فعالية لتحقيق التغير السلمي في جنوب افريقيا . إن القضاء على الفصل العنصري ، والاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية لجميع أبناء جنوب افريقيا ، هما الإجراءان الوحيدان اللذان يشكلان أساس التطور السلمي الديمقراطي للمجتمع في جنوب افريقيا . وانتظارا لفرض جزاءات إلزامية ، تلتزم فنلندا ، بالاشتراك مع سائر بلدان الشمال ، بمواصلة العمل لإتخاذ قرارات في أقرب وقت ممكن بشأن اعتماد مجلس الامن تدابير فعالة .

إن قرارات مجلس الامن ، بالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة بشأن الإجراءات الدولية المتضائرة للقضاء على الفصل العنصري ، تمثل الاساس القوي الفعلي للعمل الدولي المشترك ضد الفصل العنصري . وينبغي أن تندفعها جميع البلدان ، ولاسيما الشركاء التجاريون الكبار لجنوب افريقيا .

لقد شنت بلدان الشمال جميع توصيات الامم المتحدة المذكورة آنفا ، بل وتجاوزتها أيضا . فقد قطعت الروابط التجارية الباقية في العام الماضي ، وفي هذا العام اعتمدته بلدان الشمال برنامج عمل منقحا ضد الفصل العنصري ، ويعد متابعة للبرامج السابقين الذين وضعوا في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٥ . ويتضمن برنامج العمل الجديد جميع التدابير التي اتخذتها بلدان الشمال ضد الفصل العنصري حتى الان ، ومن هذه التدابير التي سبق أن أبلغت بها الامم المتحدة فرض حظر وقيود على الروابط الاقتصادية والثقافية بين بلدان الشمال وجنوب افريقيا .

وتساقا مع برنامج عمل بلدان الشمال ، وسعت الحكومة الفنلندية بشكل كبير تعاونها مع أعضاء مؤتمر التنسيق والتنمية لجنوب افريقيا من أجل مساعدة بلدان المنطقة على زيادة قوتها الاقتصادية وخفض اعتمادها على جنوب افريقيا . وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهدا خاصا لزيادة تأييده الادبي ودعمه المادي لضحايا الفصل العنصري . وتوثيد فنلندا تأييدها كاماً صناديق الامم المتحدة للجنوب الافريقي وتعدد ، من أكبر المساهمين فيها بالاشتراك مع سائر بلدان الشمال .

وإذا اتخذت جنوب افريقيا أي اجراء انتقامي ضد جيرانها ، سيكون المجتمع الدولي بأسره مسؤولا عن اتخاذ الخطوات الازمة لتخفيض آثار ذلك الاجراء . ولا يجوز

قبول الحجة القائلة بأن الجزاءات يمكن أن تلقي أعباء على السود في جنوب افريقيا والدول المجاورة لها كذرية لعدم القيام بأية إجراءات . وفضلاً عن ذلك تؤيد فرض جزاءات إلزامية شاملة ، لا ترمي إلى القضاء على جنوب افريقيا ، إنما هدفنا الوحيد هو استئصال الفصل العنصري وإقامة نظام تعددي تستند الحكومة فيه إلى جميع السكان ويجري اختيارها في انتخابات حرة ويعرف فيه بحقوق الانسان المدنية والسياسية لجميع السكان .

السيد زيبوو (اليونان) (ترجمة شهوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول الاشتراكية عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية ، وأن أؤكد مجدداً آراءنا فيما يتعلق بالفصل العنصري في جنوب افريقيا .

لقد أعربت الدول الاشتراكية عشرة مراتاً عن اشمئزازها من نظام الفصل العنصري غير الأخلاقي ، وطالبت باللغات . فليس لهذا النظام مكان في المجتمع الدولي ، ولا نزال ندينه بشكل لا ليس فيه بجميع أشكاله ومظاهره ، سواء في الأمم المتحدة أو في أيّة محافل دولية أخرى . إن نظام الفصل العنصري نظام مؤسسي لعنصرية الدولة ، يحرم غالبية سكان جنوب افريقيا من حقوقهم الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهو انتهاك صارخ لحقوق الانسان وللحريات الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الانسان . وتعلق الدول الاشتراكية عشرة أكبر أهمية على هذا الإعلان الذي تحتفل هذا الشهر بالذكرى الأربعين لصدوره . إننا نرفض رفضاً قاطعاً نظاماً يعامل فيه الانسان على أساس لونه أو لونها . الفصل العنصري إهانة لكرامة كل من يتشاركون به ، ويولد الكراهية والعناد . والواقع أن العنف كامن في هذا النظام .

إن الفصل العنصري يبقى ويستمر عن طريق تنفيذ سلطات جنوب افريقيا العديدة للتدابير الشريرة ضد الغالبية الكبرى للسكان . وقد قضى استمرار حالة الطوارئ بشكل أكبر على احتمالات إحداث تغيير سلمي وثبت أن الاصلاحات التي قدمت حتى الآن أقل مما يجب وبطبيعة للغاية .

وبالاضافة الى ذلك فقد حدثت هذا العام تطورات خطيرة تبعث على القلق ادت الى المزيد من التردي في الحالة في جنوب افريقيا . في شهر شباط/فبراير حظرت حكومة جنوب افريقيا ١٧ منظمة من منظمات جنوب افريقيا التي تعارف الفصل العنصري بطريقة سلمية ، ومنعت هذه المنظمات من القيام بأي انشطة مهما كان نوعها ، وقيمت بشدة انشطة مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا . لقد أدانت الدول الاشتراكية هذا العمل بشدة وحثت حكومة جنوب افريقيا على الغاء هذه التدابير . ولكن منذ ذلك الوقت ما برح تُفرض القيود حتى على انشطة منظمات أخرى .

إن فرض القيود على هذه المنظمات التي تعارض الفصل العنصري بالوسائل السلمية ، والقاء القبض على رؤساء الكنائس والنقابات ، ومشروع القانون الذي يستهدف منع المنظمات السلمية المناهضة للفصل العنصري من الحصول على تمويل خارجي ، كلها تبرز افتقار بريتوريا الى الارادة السياسية لكي تلتزم بالتغيير الحقيقي والمهم . ولهذا نخشى أن يزداد تردي العلاقات بين الدول الاشتراكية عشرة وجنوب افريقيا . إن الدول الاشتراكية عشرة تتشارط القلق الواسع النطاق الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء الأحوال التي يعيشها بعض المحتجزين في جنوب افريقيا . فالاحتجاز دون توجيه اتهام للرجال والنساء وحتى الأطفال المغار ، حيث يعاني عدد منهم من سوء المعاملة والتعذيب ، يمثل انتهاكا صارخا لابسط حقوق الانسان . ونحن ندين مرة أخرى عمليات القبض التعسفية والاحتجاز دون محاكمة ونطالب باطلاق سراح السجناء ومن حرموا من حريةتهم بسبب معارضتهم للفصل العنصري . كذلك أوضحنا معارضتنا لسياسة الترحيل الجبري وغير ذلك من التشريعات التمييزية مثل قانون مناطق التجمع .

لقد رحبت الدول الاشتراكية عشرة بقرار الرئيس بوتا بتخفيف عقوبة الاعدام التي حكم بها على سادسي شاربيفيل ، وتأمل أن يعقب هذا القرار المزيد من التدابير التي تساعده على تخفيف التوترات وحدوث التغيير السلمي في جنوب افريقيا .

إن حرية المعلومات من المبادئ ذات الأهمية الاساسية وهي جزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية الحقيقة . والدول الاشتراكية عشرة تنظر بمزيد من القلق الى

استمرار قمع حرية الصحافة في جنوب افريقيا في ظل حالة الطوارئ ، وتحت حكومة جنوب افريقيا على رفع القيود المفروضة على الصحافة دون تأخير .

وتؤكد الدول الاشتراكية من جديد قناعتها الراسخة بأنه لابد من القضاء على نظام الفصل العنصري بالوسائل السلمية قضاء مبررا . وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استبدلت الحلقة المفرغة من القمع والعنف بالحوار البناء الذي يتتجاوز حدود اللون والسياسة والدين . وما من سبيل يمكن أن يفضي إلى السلم والازدهار في جنوب افريقيا حررة وديمقراطية ومتحددة دون تمييز عنصري إلا سبيل المفاوضات الموسعة التي يشارك فيه الممثلون الحقيقيون للأهالي السود وكافة العناصر الأخرى من سكان جنوب افريقيا ، وهو سبيل يأخذ في الاعتبار تنوع المجتمع .

غير أنه لا يمكن اجراء حوار ما دامت حالة الطوارئ قائمة ، وما دام المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والاطراف السياسية الأخرى محرومة من المشاركة فيه ، وما دام قادة الغالبية السوداء يقبعون في السجون أو قيدوا الاحتياز . وفي هذا المدد ترى الدول الاشتراكية عشرة أن إطلاق سراح نيلسون مانديلا فوراً ودون قيد أو شرط من شأنه أن يحسن بدرجة كبيرة من المناخ المتوتر حاليا في جنوب افريقيا . وتحث الدول الاشتراكية حكومة جنوب افريقيا على إلغاء حالة الطوارئ ورفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وغيرهما من الأحزاب السياسية ، وإطلاق سراح نيلسون مانديلا . ونشجب رفع حكومة جنوب افريقيا للشرع في حوار وطني حقيقي .

وسعيا لتحقيق هذه الاهداف اعتمدت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها سياسة فعالة ترتكز على نهج ذي شعبتين تجاه مشكلة الفصل العنصري . فاضطلمت أولاً بعمل دبلوماسي مكثف لاقناع حكومة جنوب افريقيا بالحاجة الماسة الى القيام باملاع أساسي . وقد عزز من تلك الجهود عدد من التدابير التقييدية التي ترمي الى التأكيد من وصول الرسالة الموجهة الى بريتوريا . واتخذنا شانيا سلسلة من التدابير الايجابية لتقديم المساعدة الى ضحايا الفصل العنصري .

إن جهودنا الرامية إلى اقناع جنوب إفريقيا بضرورة إجراء تغيير أساسى تتضمن العديد من السبل التي اتبعت إما جماعياً أو على صعيد وطني بشأن مسألة السجناء والمحتجزين السياسيين الذين يواجهون عقوبة الاعدام ، والتشريعات التمييزية وسياسة الأوطان والتدابير التقليدية ومشروع القانون الذي يستهدف حرمان تلك المنظمات من الحصول على الأموال من الخارج .

وتشتمل التدابير التقليدية التي اتخذناها على ما يلى : فرض الحظر على أي استثمارات جديدة ؛ فرض حظر على استيراد الحديد والفولاذ والمسكوكات الذهبية من جنوب إفريقيا ؛ فرض حظر على تصدير الأسلحة والمعدات شبه العسكرية إلى جنوب إفريقيا ؛ فرض حظر على استيراد الأسلحة والمعدات شبه العسكرية من جنوب إفريقيا ؛ رفض التعاون مع جنوب إفريقيا في المجال العسكري ؛ وقد تصدير المعدات الحساسة إلى شرطة جنوب إفريقيا وقواتها المسلحة ؛ حظر تصدير النفط إلى جنوب إفريقيا ؛ استدعاء الملحقين العسكريين المعتمدين في جنوب إفريقيا وعدم الاعتراف باعتماد الملحقين العسكريين التابعين لجنوب إفريقيا ؛ تجميد الاتصالات الرسمية والاتفاقيات المتعلقة بالأمور الرياضية والأمن ؛ حظر كل تعاون جديد مع جنوب إفريقيا في المجال النووي ؛ التشجيع على عدم إبرام اتفاقيات علمية أو ثقافية إلا إذا كانت قد تسهم في إنهاء الفصل العنصري ولا تلعب دوراً في تأييد الفصل العنصري .

وبالاقتران مع هذه التدابير التقليدية اتخذت المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها سلسلة من البرامج المتضادة بصورة انفرادية وجماعية لمساعدة ضحايا الفصل العنصري . ويجري التشديد بصورة خاصة على مساعدة المحتجزين في ظل حالة الطوارئ ولاسيما فيما يتعلق ببرامج التدريب والتعليم للسود من أبناء جنوب إفريقيا . وقد قدمت المجموعة الأوروبية لضحايا الفصل العنصري ٣٠ مليون وحدة نقد أوروبية ، أي ما يعادل ٣٩ مليون دولار في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . وفي عام ١٩٨٨ وحده خصت المجموعة الأوروبية لهذا الغرض ٢٥,٥ مليون وحدة نقد أوروبية ، أي ما يعادل ٢٨ مليون دولار . ومنذ عام ١٩٨٦ تم تنفيذ ١٧٨ مشروعًا في ميادين التعليم والتدريب

والمساعدة الاجتماعية والانسانية والقانونية عن طريق المنظمات الملزمة بالتفاير السلمي .

ومنذ عام ١٩٧٧ ما ببرحت الدول الاشتراكية تعمال على تنفيذ مدونة السلوك الخامسة بالشركات التابعة للمجموعة الاوروبية التي لها فروع او شركات تابعة لها في جنوب افريقيا . وقد عززت هذه المدونة واستكملت على مر السنين باعتماد خطوط توجيهية جديدة . وهدفها هو الاسهام في القضاء على الفصل العنصري ولاسيما عن طريق تحسين مستويات المعيشة بصورة جوهرية وتحسين احوال العمل لاكبر عدد ممكن من العمال الافريقيين . ويجري حاليا التأكيد بدرجة اكبر على دور النقابات المستقلة التي تمثل العمال السود في جنوب افريقيا . وهذه المدونة تتطلب من الشركات ايلاء الاهتمام لمشاريع التعليم والتدريب والتطوير الوظيفي والمشاريع المحلية الواسعة .

إن المشاكل التي تنجم عن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وعدم قدرة حكومتها على حلها تمن البلدان المجاورة وتزيد من المسؤوليات السياسية والعسكرية والاقتصادية في جنوب افريقيا . والدول الاشتراكية تنظر الى الحالة بقلق كبير وتقدم بالاشتراك مع المجموعة الاوروبية مساعدة ملموسة الى هذه البلدان ، وتولى أولوية كبيرة الى تقليل اعتمادها على جنوب افريقيا ، وبوجه الخصوص في مجالات النقل والمواصلات والزراعة والاغذية والتدريب . ومنذ ابرام اتفاقية لومي في عام ١٩٧٥ ما فتئت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها تزيد باستمرار وبصورة ملموسة من مساعدتها لمؤتمر التنسيق الانمائي لبلدان الجنوب الافريقي . وسوف يبلغ مجموع المساعدة التي قدمتها المجموعة للفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ ، ٣,٢ بليون وحدة نقد اوروبية ، اي ما يعادل ٣,٨ بليون دولار ؛ يتبين ان نسبتها المساهمة المباشرة التي تقدمها الدول الاعضاء في المجموعة الى مؤتمر التنسيق الانمائي لبلدان الجنوب الافريقي .

وستستمر الدول الاشتراكية في أن ترافق عن كثب جميع الجوانب المتعلقة بأشعار الفصل العنصري بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والمساواة الأخرى . وستستمر في استخدام الضغط بغية تحقيق تغيير سلمي . ونظراً لافتقار إلى تقدم هام صوب إلغاء الفصل العنصري فإن موقف الدول الاشتراكية من جنوب أفريقيا سيبقى دائمًا قيد الاستعراض .

لقد أوضحت الدول الاشتراكية في مناسبات عديدة بغضها للفصل العنصري . إن هذا النظام الشهير لا يمكن أن يبقى ، وكلما أسرع جنوب أفريقيا بتناول هذه الحقيقة سيكون ذلك أفضل . إن هدفنا الذي يشاركتنا فيه مجتمع الدول بالكامل هو ضمان نهاية هذا النظام غير المحموم وتحقيق مجتمع في جنوب أفريقيا تسوده الحرية والعدالة للجميع .

السيد زاخمان (الجمهورية الديمocratique الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

: في عالم تتزايد فيه إدانة الحرب والعنف باعتبارهما وسائلتين غير مناسبتين للعمل ، ويحتل فيه الحس السليم والتعاون السلمي مكان الصدارة ، من الواضح أن الفصل العنصري يتعارض تماماً مع هذا الاتجاه . إن هذا النظام القائم على العنصرية المؤسسية يتعارض تماماً مع التطورات السليمة في العلاقات الدولية . ومن المنطقي - كما ظهر في سير مناقشاتنا حتى الآن - أن تتحدد الشعوب في حكمها على سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا ، ذلك الحكم الذي يتمثل في أنه ما دام الفصل العنصري ، الذي يعتبر جريمة ضد الإنسانية ، قائماً يوجد شعب يحرم بقسوة من حقوقه وتدام كرامته بالآقادام وتوجد تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين . وهذا يفرض علينا لا نكل في جهودنا من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض والبالى . وما لا شك فيه أن أكثر الطرق فعالية لتحقيق ذلك هو أن نقدم تأييدنا الشامل للشعب المقهور في جنوب أفريقيا الذي يخوض نضالاً بطولياً يضمن فيه بالذات من أجل حقوقه المشروعة .

معروض علينا الان التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري A/43/22) . وهو يتضمن حقائق كثيرة بشأن السياسات القمعية التي يتبعها نظام بريتوريا داخل جنوب افريقيا وأعمال زعزعة الاستقرار والعدوان والارهاب الذي تمارسه الدولة خارج البلاد بما في ذلك اغتيال ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا في الخارج . ويشير التقرير أيضا الى أن مقاومة الفصل العنصري تتزايد في جنوب افريقيا ذاتها وأن هذه المقاومة تحظى بتزايد متزايد من المجتمع الدولي . والطريقة التي تحشد بها الحركة المناهضة للفصل العنصري قواها تشير الاعجاب . وفي نفس الوقت ان من الواقع أن بعض الدوائر الاستعمارية لا تزال تقدم دعمها المباشر وغير المباشر لنظام بريتوريا ، ولا تتوفر لديها حتى الإرادة السياسية لانهاء التعاون مع ذلك النظام . ويعتبر التقرير السنوي وثيقة توفر موجزاً قاطعاً وواضحاً لما تحقق حتى الان ، وتشير في نفس الوقت الى طرق مواملة الكفاح ضد الفصل العنصري في المستقبل .

وفي هذا الصدد ، يود وفدي أن يشكر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وبصفة خاصة رئيسها السيد جوزيف ن. غاربا الممثل الدائم لنيجيريا وذلك لتفانيهما في العمل الموجه لتحقيق النتائج . كما يود أن يعرب عن تقديره العميق لهذه الجهود . لقد أسممت اللجنة إسهاماً كبيراً في كشف النقاب عن طبيعة جريمة الفصل العنصري وإفشاء جميع أشكال التعاون مع نظام بريتوريا وتعبئة الرأي العام العالمي ضد الفصل العنصري . إننا نقدر أيضاً الجهد الذي بذلها موظفو مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري تحت قيادة السيد موتيريروس موسوريسي الأمين العام المساعد .

يشير التقرير السنوي في الملاحظات الاستهلالية الى أن نظام جنوب افريقيا "معد ... قمعه للعناصر النشطة وللمنظمات ذات القاعدة الجماهيرية التي ظلت تقف في طليعة المعارضة السلمية - وأكرر "المعارضة السلمية" - للفصل العنصري" . (A/43/22 ، الفقرة ٥)

وتوجد أمثلة عديدة تثبت صحة هذا البيان . وفي كل حالة تؤكد هذه الأمثلة أن نظام الفصل العنصري غير مستعد للتخلص من نظام الفصل العنصري . وأن جميع الاصلاحات

المزعومة محاولات لإخفاء الطبيعة الحقيقية للنظام ، تستهدف صون هذا النوع من "النظام" القائم وتقويته اذا أمكن .

امحوا لي أن أشير الى أحد الاجراءات التي اتخذتها بريتوريا . في تاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٨ فرضت بريتوريا قيودا صارمة على ١٧ منظمة من المنظمات التي تقود الحركة المناهضة للفصل العنصري ومن بينها الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وكذلك على ١٨ من الشخصيات العامة . وفرضت قيود أيضا فيما يتعلق بعمل مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا . إن عدم تنفيذ هذه الجزاءات يؤدي الى اقامة الدعوى الجنائية . لا يعتبر ذلك تجريما لاي شكل من اشكال الاحتجاج ضد الفصل العنصري ، بما في ذلك الاحتجاج السلمي ؟ لا يوفر ذلك لجميع الذين يديرون آلية القمع ترخيها باتخاذ اي نوع من الاعمال القاسية ضد الحركة المناهضة للفصل العنصري ؟ هذان السؤالان لهما ما يبرهما في ضوء حقيقة ان حالة الطوارئ مفروضة منذ سنوات في جنوب افريقيا .

إن نظام جنوب افريقيا ، بتطبيق خططه لسحق الحركة الديمقراطية في البلاد ، يفقد على نحو متزايد الغرم المتأتحة له لتحقيق حل سلمي عن طريق اجراء مشاورات مع القادة الحقيقيين للسكان السود المقهورين . ويضاف الى ذلك رفض بريتوريا المستمر اطلاق سراح الوطني البارز وزعيم المؤتمر الوطني الافريقي ، نيلسون مانديلا والسياسيين الآخرين ، ورفع الحظر المفروض على حركات التحرر وبصفة عامة ايجاد الظروف المفضلة الى اجراء هذه المشاورات .

بيد أننا نرى أن جميع هذه المناورات مثل السعي لإجراء اصلاحات مزعومة محاولة لايجاد متعاونين واستخدامهم في تعزيز آلية السلطة القائمة مصيرها الفشل . وقد تأكد ذلك في الرفض الصريح الذي قوبلت به الانتخابات المحلية المزعومة منذ بضعة أسابيع .

وببناء على كل ما ذكرته الان ، توصل بليدي الى استنتاج محدد بأنه ما دامت حكومة جنوب افريقيا راغبة عن انهاء سياسة الفصل العنصري فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ستواصل تأييد دعوة مجلس الامن التابع للأمم المتحدة الى اعتماد جزاءات الزامية شاملة . يجب لا يضعف الضغط الدولي على حكام بريتوريا . ويجب أن يتضاعف هذا الضغط حتى يتم القضاء على الفصل العنصري الذي لا يمكن اصلاحه ، وحتى لا يعود يدرج على جدول أعمال دورات الجمعية العامة .

(السيد زاخمان ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

وبهذا الموقف نرى أننا على وفاق مع غالبية الدول . فالтельفظ بفرض جراءات الزامية شاملة قد صدرت أيضاً عن مؤتمر نيقوسيا لوزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز . وقد تأكّدت قيمة الضغط الدولي والعمل المتضاد عندما أجبرت حكومة بريتوريا على تخفيف حكم الإعدام على سجناء شاربفيل الستة . إذن إلى أي مدى يمكن أن يكون العمل الموحد من جانب مجلس الأمن على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أكثر فاعلية ؟ إن هذا لن يكون من شأنه فحسب خدمة القضية العادلة للسكان السود المقهورين في جنوب إفريقيا ذاتها بل سيتحقق أيضاً باستقلال ناميبيا ويضمّن تنمية دول المنطقة حسب رغبات شعوبها . وباختصار ، سيساعد هذا الإجراء على أن يزال بالوسائل السلمية السبب الرئيسي لجميع الصراعات في الجنوب الإفريقي .

ويتجلى الموقف المتسق للجمهورية الديمقراطية الألمانية ضد الفعل العنصري في ممارستنا السياسية اليومية وفي العمل المتسم بسرعة الاستجابة من جانب مواطنـيـ بلـديـ . واسمحوا لي ، في هذا السياق ، أن أذكر بأنـناـ كـنـاـ نـحـتـفـلـ مـنـذـ بـضـعـةـ أـيـامـ فقطـ بالـذـكـرـيـ السـنـوـيـةـ الـعاـشـرـ لـافـتـتـاحـ بـعـثـةـ الـمـؤـتـمـرـ الوـطـنـيـ الـافـرـيـقيـ فيـ برـلـينـ . وـمـوـاصـلـ الـجـمـهـوـرـيـةـ الـدـيمـقـرـاطـيـةـ الـأـلـمـانـيـةـ أـيـضاـ دـعـمـ الـمـؤـتـمـرـ الوـطـنـيـ الـافـرـيـقيـ وـجـمـيعـ الـقـوـىـ الـدـيمـقـرـاطـيـةـ فيـ جـنـوبـ إـفـرـيـقيـاـ . وـنـحـنـ نـتـضـامـنـ تـضـامـنـاـ كـامـلاـ مـعـ شـعـوبـ الـمـنـطـقـةـ التـيـ تـنـاضـلـ مـنـ أـجـلـ تـحرـرـهـاـ . وـكـذـلـكـ سـيـوـاـصـلـ وـفـدـيـ ، فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـبـوـجـهـ خـاصـ فيـ الـلـجـنةـ الـخـاصـةـ لـمـنـاهـضـةـ الـفـعـلـ الـعـنـصـرـيـ ، بـذـلـكـ جـمـيعـ الـجـهـودـ حـتـ يـختـفيـ تـامـاـ الـاستـعـمـارـ وـالـعـنـصـرـيـ وـالـفـعـلـ الـعـنـصـرـيـ مـنـ الـخـرـيـطـةـ السـيـاسـيـةـ لـلـعـالـمـ وـحـتـ يـسـودـ فيـ جـنـوبـ إـفـرـيـقيـاـ الـسـلـمـ وـالـأـمـنـ وـالـإـسـتـقـارـ وـكـذـلـكـ التـعـاوـنـ الطـبـيـعـيـ بـيـنـ الدـوـلـ .

السيد خامسـيـ (جمهـوريـةـ لاـوـ الـدـيمـقـرـاطـيـةـ الشـعـبـيـةـ) (ترجمـةـ شـفـوـيـةـ عـنـ

الـفـرـنـسـيـةـ) : سيحتفل المجتمع الدولي ، في غضون بضع أيام ، بالذكرى السنوية الأربعين لمذكور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وبكل تأكيد سنحتفل بهذه الذكرى بشعور تمتزج فيه السعادة بالاحباط ، ففي حين استعادت غالبية كبيرة من شعوب العالم ، منذ المذكور الرسمي لهذا الإعلان في عام ١٩٤٨ ، حقوقها في الحرية وتقدير المصير ونالت

(السيد خامس ، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية)

استقلالها الوطني ، لا يزال الملايين من رفاقنا بني البشر في القارة الافريقية يخضعون خصوصاً مذلاً لنظام الفصل العنصري غير الانساني الذي يقوم على العنصرية والفصل والذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا .

ومن المناسبات القيمة لمجتمع الاحرار ابداء وإعادة تأكيد تضامنهم مع شعوب هذا الجزء من العالم سواء في جنوب افريقيا أم في ناميبيا أم في دول خط المواجهة وهي الشعوب التي كانت ضحية لهذه السياسة القائمة على التمييز العنصري ولاثارها المدمرة . وقد لاحظنا بالفعل بقدر من القلق أنه بسبب استمرار الاقليات البيضاء في بريتوريا في ممارسة هذه السياسة فإن الاوضاع في الجنوب الافريقي أصبحت من صنة لآخر أكثر قابلية للانفجار مما يهدد بصورة خطيرة الأمن والسلم الدوليين . وإن الانتهاكات الصارخة وواسعة النطاق لحقوق الانسان وأعمال زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي والعنف المنتشر تشير قلقنا دوماً .

وفي جنوب افريقيا ذاتها ، تزايد القمع المستلزم لمعارضي نظام الفصل العنصري . وإناء تصاعد الكفاح الشعبي وانتشاره لم تتردد حكومة بريتوريا في استخدام أبشع الوسائل القمعية الوحشية لاحتواء الكفاح كالاعتقال دون تهمة أو محاكمة و إعادة التوطين بالقوة وفرض اجراءات الحظر والتقييد والمحاكمات السياسية وملحقة النقابات العمالية وشن المظاهرات والافراد الذين تجاسروا على رفع أصواتهم مطالبين بالحرية والعدالة ، وفرض رقابة صارمة على وسائل الاعلام ، كل هذا تحت مثار حالة الطوارئ التي فرضت منذ أكثر من سنتين والتي مدت للمرة الثانية في شهر حزيران/يونيه من هذا العام .

وبالاضافة الى ذلك إن جماعات من القوى الموازية المعروفة بغير حق باسم لجان الدفاع عن النفس تفدي وتدكي نار الفرقة بين السود بتشجيع ومساعدة الدوائر الحكومية وذلك لشن حركة السود مما يسهل السيطرة عليهم .

وفضلاً عن ذلك إن المحاكمات السياسية التي أشرنا اليها قد أسفرت في الاشهر الستة الاولى من هذا العام عن تنفيذ حكم الاعدام في ٨١ من المدانين الشعasan

المناهضين للفصل العنصري الذين ضحوا بحياتهم في خدمة مثل عليا نشترك جميعاً في التمسك بها . ولهاء خمسين من المعتقلين السياسيين قد حكم عليهم بالاعدام وهم ينتظرون يوم تنفيذ هذا الحكم . وإذا كان سجناء شاربفيل الستة قد أنقذت حياتهم في آخر لحظة بعد الأحكام الصادرة ضدهم فذلك لأن حكومة بريتوريا تعرضت لضغوط قوية من الرأي العام العالمي ومن العديد من الحكومات في العالم ومن مجلس الأمن . ويتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتكثيف الحملات لصالح اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين المحتجزين في جنوب افريقيا بما في ذلك نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ورفاقه في السلاح .

وفي ناميبيا ، إن سياسة الفصل العنصري التي تشتهر بها حكومة جنوب افريقيا هي أصل الاحتلال غير المشروع لهذا القليم الذي أصبح اقليماً دولياً بعد انهاء انتداب جنوب افريقيا منذ أكثر من عشرين سنة . إن ذلك الاحتلال ينتهك انتهاكاً صارخاً القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ويستهين استهانة تامة بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن . وإن قمع شعب ناميبيا الذي يتعرض لنفس قوانين الفصل العنصري شأنه شأن شعب جنوب افريقيا ، ونهب ثرواته الطبيعية والبشرية بممالة بعض الدول الغربية الكبرى يمثلان تحدياً لسلطة منظمتنا . وإن استغلال هذه الموارد التي تشكل جزءاً من تراث شعب ناميبيا وحده ، على يد المصالح الاقتصادية الأجنبية ، وفي ظل حماية النظام الاستعماري في افريقيا أمر غير مشروع على الاطلاق ويتعارض مع المرسوم رقم ١ المتعلق بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

إن المناضلين أعضاء حركة سوابو وبقية الوطنيين في ناميبيا يلقى بهم في كل يوم في غياه السجون وتساء معاملتهم ويعذبون حتى الموت لأنهم ضحايا الآلة العسكرية لنظام الاحتلال العنصري الذي زاد من قواته العسكرية في ذلك القليم محولاً إياها إلى شركات عسكرية . وبريتوريا إذ تتصرف على هذا النحو تهدف إلى تحقيق هدف ثلاثي : ادامة احتلالها غير المشروع للأقليم وحماية المصالح الاقتصادية الأجنبية واستخدام هذا القليم نقطة انطلاق لشن أعمال الفزو المسلح والعدوان والتغريب ضد دول خط المواجهة .

(السيد خامس، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية)

والاكثر من ذلك ، إنها تتحفظ في هذه البلدان ، وخاصة في أنغولا وموزامبيق ، بعصابات من الخونة الذين تسليمهم وتحرضهم على خلق مناخ دائم من الرعب وعدم الاستقرار واضطراب الامن ، مما يضر على نحو خطير بكل برامج التنمية الاقتصادية ، التي تنفذ في تلك الدول .

إن الالتزام والجهود الدؤوبة التي تبذلها منظمتنا العالمية في الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري تستحق الثناء العظيم . فبالاضافة الى اعتماد الميثاق ذاته في ١٩٤٥ ، وهو الذي يؤكد بوضوح كرامة كل البشر والمساواة بينهم بغض النظر عن جنسهم ، شرعت الامم المتحدة في انشطة مختلفة واعتمدت عددا من المكروك ذات الأهمية الكبرى ، مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والاعلان الخام بالقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري الذي اعتمد في سنة ١٩٦٣ ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري التي اعتمدت في ١٩٦٥ ، والتي أتت في ١٩٧٠ بعد سنة واحدة من دخولها حيز التنفيذ الى تشكيل لجنة القضاء على التمييز العنصري .

وبالمثل ، فإن الجهد والأنشطة التي قامت بها منظمات ومؤسسات دولية أخرى ، مثل حركة بلدان عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والكونفدرالية ، والاتحاد البرلماني الدولي ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر ، تعتبر كلها أيضا جهودا ذات أهمية كبيرة . لكن جميع هذه الجهود اصطدمت لسوء الطالع بال موقف المتجرد وغير المتعاون الذي اتخذته ملطاط بريطانيا .

وإذا كانت جنوب افريقيا العنصرية تجرو على إبداء مثل هذا الصلف والتحدي للرأي العام العالمي ، فإن هذا يرجع الى أنها واثقة من الدعم القوي ، الاقتصادي والسياسي والعسكري ، من قبل بعض الدول الغربية التي تشاركها مصالح اقتصادية واستراتيجية طائلة .

ويعتبر وفدي ان الوسيلة السلمية الوحيدة المتوفرة للمجتمع الدولي للمساهمة بفاعلية في إزالة الفصل العنصري في جنوب افريقيا واستبداله بمجتمع ديمقراطي لا يقوم على الإجحاف فيما يتعلق بالعرق أو اللون أو العقيدة ، هي أن يفرض على جنوب

(السيد خامسي ، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية ٢)

افريقيا الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ونأسف بعمق لأن بعض الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الامن قد خرجن على إجماع المجتمع الدولي عندما كان الأمر يتعلق بفرض مثل هذه الجزاءات . ولكن رغم المواقف المتغيرة التي اتخذها نظام بريتوريا ومناورات التسويف من قبل بعض الدول الغربية ، لا نزال على قناعة تامة بأنه بالتأكيد القوي والمستمر من جانب المجتمع الدولي للكفاح العادل الذي يخوضه شعب الجنوب الافريقي لاستعادة كرامته الإنسانية واستقلاله سوف يكلل هذا الكفاح في نهاية المطاف بالنجاح .

السيد اوبيحي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في ٣٦ تشرين الأول/اكتوبر من هذه السنة ، أدانت الجمعية العامة ورفضت ، على وجه الاستعجال وبما يشبه الإجماع المهزلة الانتخابية في جنوب افريقيا . وبالاضافة الى ذلك ، فإن كل المداولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي انعقدت في هذه الدورة ، كما كان الحال في الدورات السابقة ، شجبت بقوة جرائم الفصل العنصري . والواقع أن هذه المناقشة الجديدة بشأن الحالة في جنوب افريقيا ، مثل المناقشات الماضية ، تعتبر ذروة محاكمة الفصل العنصري بوصفه جريمة ضد الانسانية . وهي تؤكد نضالنا المستمر ضد ذلك النظام العنصري والقمعي والذي في مواجهته تتجاوز أعمالنا مجرد التضامن وتتصبح بمثابة معركتنا الخامدة لهزيمة عدو مشترك ونصرة القيم التي تجمعنا هنا في الامم المتحدة .

وبينما يحاول مؤيدو الفصل العنصري باستمرار اقناعنا برغبتهم في تعديل هذا النظام ، فإن الحالة السائدة في جنوب افريقيا وفي كل الجزء الجنوبي من القارة الافريقية لا تكشف إلا عن سياسة تتسم بالعنف المتزايد الموجه لدعم مصالح الأقلية العنصرية .

إن حالة الطوارئ التي أصبحت من الامور اليومية المعتادة لعدة سنوات لخنق المقاومة الوطنية في جنوب افريقيا ، قد أصبحت حقيقة دائمة . فهي ستار للقمع المكشوف للحركة الوطنية في جنوب افريقيا وتقدم مبررات قانونية للإحتجاز التعسفي ،

والاعتقال العنصري ، والنفي ، والإعدام بغير تهمة غير ما يسمى "الاتفاق الجنائي" . وتستخدم حالة الطوارئ أيضا كذريرة لحظر المنظمات السياسية المناهضة للفصل العنصري ، ومنع المساعدة الخارجية عنها ، واغفاء الحقائق المخزية لجرائم الفصل العنصري عن طريق فرض الرقابة على وسائل الاعلام المحلية والخارجية .

ونظام الفصل العنصري ، إذ يجد نفسه في موقف الدفاع ، يحاول تعقب المناضلين الوطنيين في جنوب افريقيا حتى خارج حدودها . في اوروبا والدول المستقلة في الجنوب الافريقي ، تعرض المناضلون من أجل حرية جنوب افريقيا لعمليات عدوانية هذه السنة كما حدث لغيرهم في الماضي في هراري ومابوبو وغابيبرون وأماكن أخرى ، في جميع أنحاء الجنوب الافريقي ، وهي المنطقة التي تواجه الاعمال العدوانية والقمعية التي تقوم بها بريتوريا التي تحاول دون جدوى ايجاد مخرج لازمتها الداخلية ، وابتكرت تبرير لها . فهي قد انتزعت استقلال ناميبيا رغم الالتزام الدولي الذي لم يسبق لها مثيل . و تعرضت أيضا موزامبيق وأنغولا لمدة طويلة من الهجوم السافر من قبل بريتوريا ، ولا تزال تواجهان مخططاتها التي ترمي الى زعزعة الاستقرار والتي ينفذها المرتزقة . ومن ذلك ، أخيرا ، أن الدول المستقلة الأخرى في الجنوب الافريقي تجد نفسها دوما في حالة طوارئ واستعداد لتقديم التضحيات .

إن القمع الكامل لشعب جنوب افريقيا لن يقتلع جذور النضال البامل الذي التزم به هذا الشعب بالكامل لهزيمة نظام الفصل العنصري . وهؤلاء الذين يعانون من الحرمان والاحتجاز والتعذيب في جنوب افريقيا ، وأولئك الذين ولدوا هناك وترعرعوا في ظل نظام من الحرمان ، والذين يقدمون تضحيات هائلة ، هم الذين سيحققون النصر الاكيد على الفصل العنصري . وبينما يتقدى هذا النظام على الظلم والقمع ، فإن هذا الظلم وذلك القمع هما أيضا بذور تدميره . لقد حصل ذلك النضال على إعجاب واحترام الجميع . وهو يستحق بجدارة التضامن القوي من جانب المجتمع الدولي بأمره لأن شعب جنوب افريقيا في التحليل النهائي رغم انه يقاتل من أجل حريته ، فإنه يقاتل أيضا من أجل القضاء على مصدر من مصادر العار للبشرية جموعه .

وتتخذ الحالة الراهنة في جنوب افريقيا مظهراً مزدوجاً ، وهو ما لم تكف عن تأكيده أبداً . أولاً ، إن هذه الحالة تتوضح بجلاء أن الفعل العنصري غير قادر على إصلاح نفسه ولذلك يجب القضاء عليه . ثانياً ، إن استمرار هذه الحالة يبرهن على أن الكفاح الدولي لمناهضة الفعل العنصري لا يمكن أن يتم على مراحل ، وإنما هو كفاح يتطلب الالتزام الكامل على أوعس نطاق .

أولاً ، لا يمكن تقويم الفعل العنصري وأن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر الماضي تشهد على ذلك بجلاء تام . إن ذلك الحدث ، الذي أشاع التفاؤل عند البعض ، لا يبرهن إلا على الاستخفاف المطلق من جانب نظام بريتوريا الذي يعلن اليوم خطته بصراحة لفرض إجراءات قمع أكثر ضراوة ويتوسع في المزايا التي تقتصر عليه . وبالمثل لم يعد بوتا ، الجlad ، يشعر أن هناك ما يدعو إلى إطالة حالة الترقب والقلق بشأن مصير الزعيم نيلسون مانديلا . فهو يصرح الآن علانية أنه لن يطلق سراح هذا البطل لأن ذلك ليس من صالح بريتوريا .

ثانياً ، إن الكفاح لمناهضة الفعل العنصري لا يمكن أن يكون فعلاً حقاً دون العمل الجماعي . والدليل الواضح على ذلك هو النتيجة الحميدة . ولكن المحدودة التي أدت إليها الجزاءات الانفرادية . فالتعاون الاقتصادي والمعكسي الذي ما زالت بريتوريا تتمتع به يتعارض مع الإدانة الدولية ، يشكل خروجاً على الظرف المفروض على الأسلحة الذي قضى به مجلس الأمن .

إن انتقاء أربعة عقود من التأخير والتردد لا يترك أي ذريعة لتأجيل فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على الفعل العنصري . فقد برهنت هذه العقود الاربعة بجلاء على عقم الحوار مع نظام جنوب افريقيا الذي وضع نفسه فوق القانون ويهدد السلام والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

إن فرض الجزاءات الالزمة على نحو ملحّ على الفعل العنصري لم يعد يعتمد على تغيير داخلي من المحال حدوثه ، ولا يمكن تلافيه بحجّة ما قد يترتب عليه من آثار على شعب الجنوب الافريقي . ويجب ألا تننس أن شعب جنوب افريقيا الذي يطالب بكرامته

وحرি�ته ، قد عقد المعلم على اعتمادتها بما شمن حتى الاستشهاد في سبيلهما . ويجب الا ننسى ان الدول المستقلة التي شهدت في المنطقة مذبحة مكانتها وتدعم اعتماداتها طالب ايضا بفرض جزاءات إلزامية شاملة على بريتوريا . لقد تم ميثاق الامم المتحدة في فصله السابع على الآلية القانونية لتنفيذ هذه الجزاءات . كما انشأت حركة بلدان عدم الانحياز التي طالب بتنفيذ هذا الحكم ، منذ قمة هراري ، قناة لتقديم المساعدة إلى شعوب الجنوب الافريقي عن طريق إقامة مندوق العمل لمقاومة الفزو والامتنوار والفصل العنصري .

إن طبيعة نظام الفصل العنصري التي لا تتغير ، والفشل الذريع في جميع المحاولات التي بذلت لإعادة نظام بريتوريا إلى مواليه ، والآلام المفرطة التي يعاني منها شعب جنوب افريقيا وأشقاءه وجيرانه ، ووجود الإطار الذي يوفر المساعدات لا تدع اي سير لتأخير العمل الجماعي الناشط لإنتهاء عهد العنصرية والقهر والمدوان في الجنوب الافريقي . وأي محاولة أخرى لمعارضة ذلك ترقى إلى مرتبة التواطؤ والمصالح الذاتية ضيقة الأفق .

ومن واجب الجمعية التي تحدثها بريتوريا لفترة طويلة للغاية ، ان تبرهن الان على نحو اكثرا حسما إنها تؤيد فرض الجزاءات على الفصل العنصري . ومن واجب مجلس الامن في المقام الأول ، وهو صاحب السلطة الدولية والتي شرع في إعادة بناء ملاحيته صنع القرار المنوط به وقدرته على اتخاذ الإجراء المشترك ، ان يتلزم بتكرير نفسه تماما للقضاء التام على نظام الفصل العنصري وأن يستعيد في نهاية المطاف العدالة والسلم والأمن بكل معنى العبارة في الجنوب الافريقي .

السيد دوى سانتوي (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشهد العالم نشوء مناخ جديد في العلاقات الدولية . وكان للاتفاقات التي وقع عليها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية اثارها التي اسهمت إسهاما كبيرا في اللجوء على النطاق العالمي إلى مبدأ التسوية السلمية للصراعات . والحقيقة ان هناك بلدانا في مناطق كثيرة من العالم تقوم بمبادرات دبلوماسية قوية

ترمى إلى احلال السلم الدائم بالوسائل السياسية . ولم تأت الأمم المتحدة وأمينها العام جهدا في الاضطلاع بصورة متزايدة بدور حاسم في العديد من هذه الجهود .
بيد أن جنوب إفريقيا العنصرية تشكل أحد هذه الاستثناءات . في ذلك البلد ، يتصرف نظام الفصل العنصري البغيض كما لو كان جزيرة تحاول أن تقاوم بياتي أمواج طوفان بحر الحرية والعدالة والسلم التي تحف بها من كل جانب .
وبينما القى بيانى في هذه اللحظة بالذات ، في مكان ما في دولة الفصل العنصري يوجد الأطفال الأبراء تحت سن الخامسة عشرة الذين باتت جريمتهم حبيبة جدران السجون السرية يتعرضون لاعمال السخرة . وجريمتهم الوحيدة هي أنهم لم يدركوا الأسباب الكامنة وراء الفرق المارخ في المعاملة التي يتعرضون لها ومعاملة الأطفال البيض . إن جريمتهم الوحيدة هي معارضة الفصل العنصري . وعلى عكس الأطفال في كثير من بقاع العالم ، لا يستطيع الأطفال في جنوب إفريقيا العنصرية التمتع بسنوات الشباب أحراضاً سداء .

وليس هذا سوى مثل من الأمثلة العديدة على الانتهاك المقيت لكرامة الإنسان يمكن أن أسوقه لكن أصول الحبود الماساوية التي وصل إليها نظام الفصل العنصري القاسي في السنوات الأربعين من وجوده .

وما زال الظلم قائما في جنوب إفريقيا . ولا تزال سيادة الأقلية البيضاء ، وسيطرتها القاسية على الأغلبية باقيتين دون تغيير . وإذا تغير نظام الفصل العنصري على الإطلاق ، فإنه تغير لتعزيز هيكله وللتكييف مع المناخ الجديد الذي تولد عن الكثافة المتزايدة للحملات المناهضة للفصل العنصري وتزايد شدة المقاومة داخل جنوب إفريقيا العنصرية وخارجها .

وفي ذلك البلد ، ما زال الشعب يعيش فظائع القمع والاحتياز التعسفي والتعذيب والقتل . وقد انقضت مئتان حتى الآن على حالة الطوارئ . ويدعى النظام العنصري أن فرض هذه الحالة قصد به أن يحول دون تزايد الاضطرابات وأن يحل النظام . ووفقا للقاموس العنصري من المفهوم أن كلمتي إضطهاد وفوض تعنيان الانتفاضات الشعبية المناهضة

للفصل العنصري والمعادية للنظام . ولا يفهم النظام أن العنف والمقاومة الشعبية يتولدان عن صميم الفصل العنصري ذاته . ومن ثم ، فمن البديهي أن حالة الطوارئ لـ تتحقق الانتفاضة الشعبية ما دام النظام العنصري قائما . وما لم يدرك النظام العنصري هذا ، فستمدد حالة الطوارئ مما يؤدي إلى استمرار حالة الرعب والممانعة من الفصل العنصري في جنوب إفريقيا . إن استمرار السيناريو الحالي لتعزيز أعمال القمع والرعب ضد المعارضين للفصل العنصري ، وتزايد عدد حالات الاحتجاز التعسفي وقرارات الحظر والمحاكمات وعمليات القتل والإعدام ، بما في ذلك النساء والاطفال ، وكبت حرية الصحافة - لا يمكن فهم تفسيرها إلا في هذا السياق .

ويعتقد النظام العنصري أنه بتعزيز الاستقلال الزائف فيما يسمى بالبيانات سيحظى بتعاطف المجتمع الدولي وشعب جنوب إفريقيا . إلا أن الأمر على العكس من ذلك تماما .

وكان من الواقع أن سيادة البانتوستانات وجه آخر لنفس العملية . وقد نبعت من مفهوم توزيع الأراضي على أساس العرق ، بمقتضاه يحصل البيض على الأراضي الأفضل بينما يحصل السود على الأراضي القاحلة . إن شعب جنوب إفريقيا والمجتمع الدولي لم يعترفا بهذه الأوطان وكانت من الحكم بحيث تفهم طبيعة سيادة الكامنة أماما في سيادة الفصل العنصري . وانتهى بالعنصريين أنفسهم المطاف إلى إدراك أنهم لم يندعوا إلا أنفسهم . وعلى هذا كان لا بد لهم من البحث عن استراتيجية جديدة تمكنهم من البقاء ، فقدموا ما يسمى بالإصلاحات .

جاءت سياسات الإصلاح في جنوب إفريقيا كنتيجة واضحة للفشل الذريع للمحاولة التي قام بها النظام العنصري لخداع وتغليل المجتمع الدولي بمقدمة عامة وشعب جنوب إفريقيا بمقدمة خاصة .

ولا توجد أية مؤشرات حتى الآن تدل على مرور نظام الفصل العنصري بحالة تغيير في الوقت الحالي . ويزداد كل عام تعمت النظم العنصرية فيما يتعلق بباقيه نظام الفصل العنصري الذي يتبعه . وتشهد نتائج الانتخابات البلدية المزعومة على زيادة تعمت العنصريين ، ولا يمكن أن تكون أو أن تعتبر بغيرها بالسلام في المستقبل . وما نشهده هو اتباع طرق شبيهة بما يسمى بسياسة الإرهاب والإغراء .

وينادي النظام العنصري من ناحية بما يدعى بإصلاح الفصل العنصري ، بينما يعلن من ناحية أخرى فرق حالة الطوارئ القامية . وبينما يعلن إلغاء قانون أذون المرور ، يفرض في نفس الوقت حظرا على المنظمات الديمقراطية الشعبية الإسلامية ، وقادة الكشافة ، وأعضاء النقابات العمالية والطلبة ويحتجز بعض المعارضين في منازلهم .

ومن الواقع أن ما تسمى بالإصلاحات ، مثل سيادة البانتوستانات ، محكوم عليها بالفشل . وهذا ليس مشارا للدّهشة . فقد كان مفهوما من البداية أن ما يسمى بإصلاح الفصل العنصري ما هو إلا مناورات ترمي إلى إضعاف مقاومة الشعب للفصل العنصري والحصول على التأييد . ولن يمر وقت طويل قبل أن يدرك العنصريون مرة أخرى أن سياسة

ما تسمى بالإصلاحات ستلقى نفس مصير سيامة البيانتوميات . وتشير كل الدلائل إلى أن هذا قد حدث بالفعل . وقد بدأ الفصل العنصري الحقير يظهر مرة أخرى . وبدأت وسائل التجميل التي كانت تفطر الوجه القبيح للفصل العنصري في الزوال .

ويعلمنا الماضي أنه كلما فشل النظام العنصري في تنفيذ استراتيجيته ، ازداد عنفاً ووحشية : والدليل على ذلك محنّة الاشخاص الستة من شاربفيل ومحاكمة الشخصيات البارزة والسلبية بالجبهة الديمقراطية المتحدة بتهمة الخيانة .

وبمرور الوقت يزداد تغير الموقف في جنوب إفريقيا . وإن لم يحدث ما يمكنه هذا الاتجاه السليبي فستقع مواجهة ذات أبعاد لا يمكن التنبؤ بها . والمطلوب من المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده مرة أخرى لتأييد شعب جنوب إفريقيا المقهورة المناضل ، وزيادة الضغط على النظام العنصري بهدف المساعدة على الإسراع بانهيار الفصل العنصري .

وتحقيقاً لهذا الغرض يجب على المجتمع الدولي إقناع نظام جنوب إفريقيا العنصري على الفور بوضع حد لسياسة الفصل العنصري البغيضة التي يتبعها والإمساء بصوت الأغلبية . وفي هذا المقام ، يتبقى لنظام جنوب إفريقيا أن يدرك الحاجة الملحة إلى إجراء حوار مع الممثلين الحقيقيين للشعب بغية التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع في جنوب إفريقيا . والحوار الشاجع يتطلب ، كشرط مسبق ، الإفراج عن نيلسون مانديلا والمجوانيين السياسيين الآخرين ، وإزالة الحظر على المؤتمر الوطني الأفريقي والحركات والمنظمات الشعبية الأخرى المناهضة للفصل العنصري ، وكذلك العودة الآمنة للمنفيين .

وهذا ما يدعو وفد بلدي للإيمان بشدة في الماضي والحاضر بأنه لا يمكن إصلاح نظام الفصل العنصري بل يجب اقتلاعه من جذوره ، لأن الأمر اليام ليس إزالة نصف الفصل العنصري أو ربعه بل القضاء عليه كلية . ولن يتحقق السلم في جنوب إفريقيا دون القضاء النهائي على الفصل العنصري .

إننا نؤمن بمستقبل لجنوب إفريقيا خال من نظام الفصل العنصري ، يقام فيه مجتمع عادل ديمقراطي لا عنصري . إن نظام الفصل العنصري يشكل عقبة في طريق التعاون السليم المثمر بين الدول في هذه المنطقة . هذا النظام الفاسق هو أصل العنف والتدمر في المنطقة بسبب أعماله العدوانية واحتلال الدول المجاورة وزعزعة الاستقرار فيها . ولذلك يعود إنهاؤه بالفائدة على المنطقة كلها كما يساهم في استقرار السلم والأمن الدوليين .

وتقوم سياسة جنوب إفريقيا العنصرية المعروفة على أساس مفهوم تصدير صراعها الداخلي إلى الدول المجاورة مع النية المنسقة بتحويل انتباه المجتمع الدولي عن لب المشكلة . ولهذا تواصل دون هواة اتباع سياساتها القائمة على العداون على الدول المجاورة وزعزعة الاستقرار فيها . وتشير كل الدلائل إلى أنها تستمر في استخدام كل من الإرهابيين المسلمين التابعين لها وقواتها النظامية ضد بلدي . وفي ٢٨ تموز / يوليه ١٩٨٨ تم تبادل إطلاق النار بين قواتنا وقوات جنوب إفريقيا العنصرية في مقاطعة مايبوتو ، مما أدى إلى مقتل أحد الجنود العنصريين والامتياز على العتاد . وتطلب جنوب إفريقيا العنصرية بإعادتها .

ونظراً لتعقد هذا الصراع ، يمكن للجهود التفاوضية الدائرة حالياً في الجنوبي الأفريقي أن تدفع الشعوب في جميع أنحاء العالم إلى الاعتقاد بأن الوضع في المنطقة على وشك الحل . إلا أن الحقيقة غير ذلك . وبالرغم من إدراكنا أن نجاح هذه المفاوضات قد يساهم مساهمة ضخمة في استقرار السلم في الجزء الجنوبي من القارة ، فإنها لن توصل إلى حل واضح للصراع الذي يضع الأغلبية في مواجهة الأقلية داخل جنوب إفريقيا نفسها . إن السبب الأساس لهذا الصراع يكمن في استمرار وتدعم وتعزيز نظام الفصل العنصري الذي سبق أن أعلن فعلاً أنه جريمة ضد البشرية .

وأخيراً ، دعوتي أنتهى ملاحظاتي بالإشادة بمعاناة شعب جنوب إفريقيا المناضل ، وبإعادة تأكيد دعم بلدي الكامل للمؤتمر الوطني الأفريقي والمنظمات الديمقراطية الشعبية الأخرى في تحالفها ضد الفصل العنصري . إن التضال مستمر .

السيد تيواري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما برأته

الظروف في جنوب افريقيا تتدهور عاما بعد عام . وكما تشير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بمزيد من القلق في تقريرها ، لم يكن العام الماضي استثناء إذ أن نظام بريتوريا العنصري عمد من ناحية إلى تعميد القمع داخل البلاد لاخماد أي معارضة أو مقاومة في حين لجأ من ناحية أخرى إلى مضايقة أنشطته الإرهابية عبر الحدود .

إن سجل الفظائع التي يصبه النظام العنصري على الابرياء في جنوب افريقيا سجل مرؤ . إذ يعتقل تعسفا عددا كبيرا من أبناء الشعب ويعذبهم ويعدمهم بموجب ما يسمى بقوانين النظام الذي هو في حد ذاته نظام غير شرعي . ويتعرض الكثيرون للاختطاف والقتل الوحشي الذي يتم تصويره فيما بعد على أنه حالات انتحار . إن عمليات نقل السكان بالقوة والعزل العنصري والرقابة على الصحف واجراءات التحرير والقيود وتدمير الممتلكات والعنف العشوائي ضد المتظاهرين المسلمين كلها مظاهر لإرهاب الدولة الذي لا يعرف في طفيانه حدودا . وقد بلغ التعذيب والوحشية حدا من التطرف والقسوة تتشعر له الابدان . ومع ذلك يمضي شعب جنوب افريقيا الباسل والشجاع في كفاحه من أجل الحرية والكرامة .

ويقترن سلوك نظام بريتوريا العنصري القمعي حيال السكان غير البيض داخل جنوب افريقيا بالاستمرار في أحكام قبضته على ناميبيا وفي شن الهجمات العدوانية والترويجية على الدول المجاورة في انتهاء لسلامتها الإقليمية . إن اعتداءات الكوماندوز والفارات الجوية وعمليات القصف والتخرير الاقتصادي كلها أساليب يسعى بها إلى تحقيق مصلحته . ومارب نظام بريتوريا واضحة وهي تدمير اقتصادات دول خط المواجهة وزعزعة استقرار نظمها وبالتالي ارغامها على التبعية والخضوع الاقتصادي . وتقدر تكلفة عمليات زعزعة الاستقرار على المعيد الإقليمي من واقع تدمير الممتلكات والفرص الضائعة ببلايين الدولارات سنويا . أما الخسائر في الأرواح فلا يمكن ، بطبيعة الحال ، أن تقدر بشمن .

إن الفعل العنصري هو السبب الجذري في مشاكل الجنوب الافريقي . فهو موجود من

حيث المفهوم والممارسة ، إذ يسعى إلى إدامة الجور والظلم اللذين يرفضهما أي منطق ملائم . وهو يقضي على الذين أخطأوا لأنهم ولدوا غير بشر البشرة بهوان العيش في وضع أدنى وفي بؤس وحرمان لا نهاية لهما . ويحدد للبيطون وغير البيطون مستويات معيشية ، ماركة التباين مثل الأسود والبيطون . ويعامل غير البيطون معاملة مهينة لا تطاق ويستخدم من الأذراء والضفينة شرعة ويرتكب أعمالاً وحشية نكراء تسب للشعب آلاماً ومعاناة يعجز عنها الوصف . ويحتقر السكان العزل المساكين الذين تنكر عليهم حرية التعبير . ويختصر الأغلبية للأقلية ، ويحرم تلك الأقلية من حقوقها الدستورية في وطنها . وقصارى القول أنه جريمة في حق الإنسانية .

ونحن في الهند على التزامنا الراسخ بالقضاء المبرم على الفصل العنصري . وقد كان المهاجماً غاندي ، أبو امتنا ، أول من رفع راية التمرد على الظلم والاضطهاد لا في الهند بل في جنوب أفريقيا منذ قرابة ١٠٠ عام . وكان غاندي يرى أن الفصل العنصري لا يمثل لضحاياه فقط ضياع الكرامة بل وأيضاً للذين يمارسونه والذين يشجعونه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وقد بادرنا في أعقاب الاستقلال باتخاذ إجراء من جانب واحد لقطع جميع العلاقات مع جنوب أفريقيا ، إذ أن تعاطفنا مع شعب جنوب أفريقيا المقهور ودعمنا له في كفاحه من أجل حقوقه السياسية والإنسانية ينبعان من تجربة مشتركة عانينا فيها سيطرة الاستعمار واستغلاله .

وقد أعرب البانديت جواهر لال نهرو أول رئيس وزراء للهند عن استنكاره لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب أفريقيا فقال في خطاب القاه في البرلمان منذ ٣٠ عاماً :

"إنها سياسة لا يستطيع أي شخص أو أي بلد يؤمن بميثاق الأمم المتحدة أن يقبلها لأنها تقتل كل شيء تقريراً يؤيده العالم الحديث أو يعتبره جديراً بالأهمية سواء كان ميثاق الأمم المتحدة أو أفكارنا التي تدعو إلى الديمقراطية وكراهة الإنسان" .

لقد حاول النظام العنصري التمويه على الفصل العنصري من خلال ما يسمى

بالاصلاحات . فما هي هذه الاصلاحات ، إن كان لي أن أسأله ؟ إنها اشتراك السود في مجالس "الأوطان" والبلديات والقضايا المتعلقة بشؤونهم الخاصة في حين يتولى تصريف الشؤون الوطنية السكان البيض الحاكمون الذين يواصلون ممارسة السلطة الحقيقة . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يخدع بأي من هذا الزييف أو المظهر الكاذب . ويجب علينا أن نرفع أي شرء غير الاستئصال الكامل للفصل العنصري .

ومما يبعث على السخرية حقا وفي الوقت نفسه على الرثاء ، أن الفصل العنصري لا يزال قائما . وما يزيد من الاس إنسانا نحن - المجتمع الدولي - سمحنا له بأن يبقى . إنه ينمو ويتشعب مثل الداء الخبيث . فهل ننتظر حتى يهدد الجسد كله ؟ إلى متى سنترك نظام بريتوريا يهدر كرامة شعب جنوب افريقيا ؟ إلى متى يمكننا أن نتجاهل الحقوق المشروعة لهذا الشعب ؟ إلى متى نستطيع أن ندع ذلك النظام يواصل احتلاله غير المشروع لناميبيا واعتداءاته الفادحة على الدول المجاورة ؟ إلى متى نتركه يهدد أمن المنطقة ؟ وإلى متى نسمح له بأن يستهان بنا في مواجهتنا بتحديه السافر لنا . أليست مسؤوليتنا الجماعية أن نخلص أنفسنا - الإنسانية - من هذه اللعنة التي هي الفصل العنصري ؟ أليس من دواعي السخرية أن بعض البلدان الصناعية واسعة النفوذ التي تتمسك بالتقالييد الديمocrاطية وتعلن تأييدها لقضية حقوق الانسان والمساواة والعدل في أنحاء العالم الاخرى توافق التعاون مع نظام بريتوريا العنصري في ميادين شتى ؟

لقد أزف الوقت لأن يفيق المجتمع الدولي إلى خطورة الحالة في الجنوب الافريقي . فلم يعد يومينا أن نتحمل أي لبس أو مراوغة فيما يتعلق بالفصل العنصري ، ولابد من حمل نظام بريتوريا على التعقل . ويجب ممارسة كل ما يمكن من ضغوط . والوسيلة السلمية الوحيدة المتاحة هي فرض جراءات شاملة والزامية على ذلك النظام الاثم . وهناك أدلة وفيرة تثبت فعالية الجراءات . ولم يكن هناك شك على الاطلاق في هذا الصدد . إن ما تقتضيه الحاجة هو اتخاذ اجراءات جماعية متضافرة ونبذ المذهب العنصري بصورة قاطعة لا رجعة فيها .

ومن أمثلة هذا التصميم الجماعي صندوق العمل من أجل التصدي للفزو والاستعمار والفصل العنصري المنشأ في قمة بلدان عدم الانحياز التي عقدت في هراري في آيلسول سبتمبر ١٩٨٦ . ويعد هذا الصندوق بالقطع ، تكملة للجزاءات الشاملة والالزامية ضد نظام الفصل العنصري وليس بديلا عنها بأي حال من الحالات .

حتى اليوم ، أعلنت ٥٢ دولة مانحة من الشرق والغرب والشمال والجنوب ، تمثل حوالي ثلث المجتمع الدولي عن تبرعات للصندوق تعادل ٤١٣ مليون دولار أمريكي . وأود أن أعرب عن تقديرني للحكومات المعنية على تبرعاتها السخية ، وأن اختتم هذه الفرصة لاناشد جميع الدول الأعضاء دعم الصندوق .

يتعرض شعب جنوب إفريقيا لضغط شديد . وعبد الفصل العنصري الذي فرض عليه تحمله ثقيل للغاية ويتعين علينا جميعاً أن نساعد معنواً وما دياراً على التخلص من عبيده . وما كان للفضل العنصري أن يستمر لولا القوة الوحشية ، إلا أن التاريخ حافل بحالات سحق فيها العديد من النظم الوحشية على الرغم من قوتها الوحشية . والمصير ذاته ينتظر نظام بريتوريا العنصري . فمن ذا الذي يستطيع أن يعكس مسيرة التاريخ ؟ ونيلسون مانديلا ، الذي جعلت منه بطولته وكفاحه الذي لا يعرف التعب من أجل الحرية وأسطورة حية إلا في نظر الذين أبقوه في السجن طيلة ما يزيد على خمسة وعشرين عاماً ، قال ذات مرة :

«لا يمكن أن تنال الحرية إلا من خلال الشدائ드 والتضحية والعمل النضالي . والكفاح هو حياتي . وسائل النضال من أجل الحرية حتى آخر يوم في حياتي» .

يجب إطلاق سراح نيلسون مانديلا دون أي قيد أو شرط .
ما من أحد هنا - وبوعي أن أقول هذا لأننا محظوظون لعدم وجود ممثلين للنظام العنصري بيننا - يجرؤ على التشكيك في أن النضال المجيد الذي يخوضه شعب جنوب إفريقيا سيكلل في النهاية بالنجاح . والسؤال إلى متى تستمر هذه المحنـة وهذه المعاناة . بوسعنا أن ننصر أمنـها .

قبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أذكر الجمعية العامة أن مجموعة شخصيات الكومونولث البارزة خلـمت إلى أن البديل للانتقال السلمي في جنوب إفريقيا هو حمام دماء رهيب . يجب أن نتحاش تلك المأساة . ويتعين علينا جميعاً أن تشجع عملية

الانتقال السلمية في جنوب افريقيا ، التي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا فك كلها نظام الفصل العنصري الشrier وأدخلت الديمقراطية الى مجتمع يتمتع فيه الجميع بنفس الحقوق وتعيش فيه الأجناس المتعددة في ظل الوئام والكرامة والسلم . لنعمل جميعا لتحويل هذا الحلم الى حقيقة .

السيد أمورين (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : في معرض الحديث أمام الجمعية العامة في الدورة الثانية والأربعين ، ذكر وفد بلدي بأن موضوع نظام الفصل العنصري الذي تأخذ به حكومة جنوب افريقيا كان موضع قلق المجتمع الدولي ، كما عبر عنه من خلال الامم المتحدة ، منذ تأسيس منظمتنا عمليا . إن منظمتنا ، التي نشأت عن التغيرات العنفية التي ترتب على الحرب العالمية الثانية إيمانا بأن تلك الحرب وضعت نهاية لفكرة أنه ينبغي أن يحكم العالم أعضاء يفترض بأنهم ينتمون الى عرق متتفوق ، وجدت نفسها تواجه بوجود مستمر لمجتمع أسر على أساس هيمنة فئة عرقية واحدة على الفئات الأخرى . وهذه الحالة تستحق مزيدا من الشجب اليوم ، بعد أربعين عاما ، لأنه على الرغم من أن مبدأ المساواة بين جميع البشر يلقى التسلیم والدعم اللذين لم يسبق لهما مثيل ، وعلى الرغم من الجهد التي بذلتها منظمتنا لاقتلاع الفصل العنصري ، لم يتتسن إزالة هذا النظام ، كما أن الذين يبقون عليه يحاولون إطالة أمده .

واستمرار وجود نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ليس انتهاكا للمبادئ التي يستند إليها التعايش الانساني فحسب ، بل أنه يهدد أيضا السلم والأمن الدوليين ، ويهدد بشكل خاص منطقة الجنوب الافريقي بأكملها ، إذ يتضاعف أثره هناك باحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لนามibia وبالهجمات التي يشنها ذلك البلد على الدول الافريقية المجاورة له . بيد أن خطره يمتد أيضا ليشمل منطقة جنوب الاطلس بآكملها . وهذه المشكلة مبينة بوضوح في الوثيقة الختامية التي أصدرتها بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الافريقية الواقعة في منطقة جنوب الاطلس في ختام اجتماعها الذي عقده في ريو دي جانيرو في تموز/ يوليه . وفي ذلك الاجتماع كررت هذه البلدان الإعراب عن الحاجة الى فرض جزاءات واسعة ملزمة على نظام جنوب افريقيا .

ومهمتنا في إطار هذا البند محاولة إظهار بعض الأسباب التي جعلت من الضفت الذي مارسه مجتمع الدول على حكومة جنوب افريقيا غير فعال في إزالة الفصل العنصري . ففي هذا الصدد نعتقد أن النقص الأساسي في جهود المجتمع الدولي هو الافتقار إلى التنسيق في تطبيق الجزاءات . وحتى عندما سعت مؤخراً شتى الدول الأعضاء ، فردياً أو جماعياً ، إلى تطبيق الجزاءات التي اتفق عليها بالفعل ، فإن هذه الجزاءات لم تتحقق النتيجة المرجوة بسبب الافتقار إلى التنسيق . وحتى في الحالات التي اتخذت فيها الأمم المتحدة تدابير إلزامية ، كما هو الحال في مجال المساعدة العسكرية لجنوب افريقيا ، فإن هذا البلد تمكّن من التحايل على المقاطعة ، وأقام فيما بعد صناعته العسكرية الخاصة به . والمشكلة الأخرى تتصل بتقييم آثار هذه الجزاءات على مصالح بلدان خط المواجهة وعلى السود والهنود والملونين في جنوب افريقيا .

ولحل هذه المشاكل ، يتعمّن علينا أن نستخدم سعة خيالنا وأن نضع مجموعة كاملة من التدابير يطبقها المجتمع الدولي بأسره . ولا تستطيع جنوب افريقيا تحاشيها وترجمتها في النهاية على تفكك نظام الفصل العنصري . ومهما كانت التدابير التي سيتفق عليها المجتمع الدولي ، سيكون من الضروري إنشاء آلية تنسيق بغية أن يتحقق تطبيقها أكبر أثر ممكن . ونشر أن هذا التنسيق لابد أن يكون قائماً بالفعل بالنسبة لشتى التدابير التي اعتمدتها مختلف الدول ، وأن من اللازم أن تنظر الأمم المتحدة إلى هذه الإجراءات بوصفها مسألة ملحة ، حتى وإن لم يتوفّر اتفاق بعد على فرض جزاءات يموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وبحكمة أشار الأمين العام ، في تقريره عن القيام بالتدابير الوطنية التي اعتمدت ضد جنوب افريقيا (A/43/786) ، إلى هذه المشاكل ، وخصوصاً في الفصلين الثالث والرابع ، وذلك كما فعلت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في الفصل الخامس المتعلّق بالنتائج والتوصيات ، من تقريرها (A/43/22) . ونشر أن الفقرتين ١٩١ و ١٩٣ ذات أهمية خاصة .

لا يوجد ما يدعو الى الاعتقاد بأن حكومة جنوب افريقيا على استعداد لتفكيك نظام الفصل العنصري المشؤوم ، الذي عفا عليه الزمن ، ما لم يتم القيام بتضليل جميع هذه التدابير . أن هذا النظام إهانة يومية لمشاعر البشرية . وبلدي يرفضه بشدة ، إذ إننا منذ بزوغنا دولة مستقلة يشكل مبدأ المساواة بين جميع مواطنينا سمة أساسية من سمات مجتمعنا .

إن الأحداث الأخيرة تدعونا الى إعادة التأكيد على اقتناعنا بضرورة ضبط المجتمع الدولي لوضع نهاية لنظام الفعل العنصري . ونحن نؤمن أنه إذا كانت عقوبات الاعدام قد خفت ، وإذا كان قادة جنوب افريقيا السياسيون قد أطلق سراحهم ، وإذا وجدت إمكانية لإطلاق سراح نيلسون مانديلا ، فما ذلك إلا نتيجة للضغط الدولي المنسق من أجل تحقيق هدف واحد .

وعلى الصعيد الدولي ، كان لتحسين العلاقات بين الدول العظمى أثر إيجابي في تيسير المفاوضات بشأن مختلف المنازعات الإقليمية وتيسير تسوية تلك المنازعات . وفي حالة نظام الفصل العنصري ، فإننا نعتقد أن هذا التحسن العام في الحالة الدولية قد يكون عنصراً إيجابياً يتيح للمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير منسقة وأن يمارس الضغط على جنوب إفريقيا لكي يضمن أن تلك التدابير لا يمكن أن تضعفها العوامل المتعلقة بالمجابهة بين الدول العظمى .

وقد ذكرت من قبل أن هذا الموضوع ظل قيد نظر الأمم المتحدة منذ بداية إنشاء المنظمة . ويصدق هذا القول أيضاً على موضوع آخر وهو موضوع استقلال ناميبيا . ويبعدو الآن أننا نقترب شيئاً من التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يمكن الشعب الناميبي من التمتع باستقلاله نتيجة للمناخ الدولي الجديد والضغط المستمر الذي مارسه المجتمع الدولي . ولنأمل في أن يتمكن شعب جنوب إفريقيا أيضاً وفي وقت قريب ، بتأثير نفس العوامل الإيجابية ، من التمتع بجميع حقوقه السياسية والمدنية دون تمييز على أساس من العرق أو الأصل ، ومن أن يقرر مصير بلاده على نحو ديمقراطي طبقاً للمبدأ القائل بصوت واحد للرجل الواحد .

السيد فرالسن (البروبيج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أن اجتمعت الجمعية العامة لمناقشة موضوع الفصل العنصري في العام الماضي ازدادت الحالة في جنوب إفريقيا تردياً ولم تعد الأغلبية السوداء مستعدة لتحمل نظام التفرقة العنصرية والقمع العنصري الذي تتبعه جنوب إفريقيا .

إنها تطالب بأن تعامل على قدم المساواة في المواطنة ، لها كامل الحقوق السياسية . وبدلاً من الاستجابة لهذه المطالب المشروعة ، مدت حكومة جنوب إفريقيا حالة الطوارئ مرتين على مستوى الدولة كلها . وفي غضون العام الماضي قتل عدة مئات وزج بآلاف من مناهضي الفصل العنصري في السجون ، والشُّعُّ الكريه في هذا السياق بمفهوم خاصة أن نلاحظ أنه حتى الأطفال عرضتهم سلطات جنوب إفريقيا للاعتقال والتعذيب . وتدین

حكومة الترويج بشدة أعمال الإخضاع غير المشروعة هذه . ولن تؤدي سياسة القمع هذه إلا إلى تصعيد أعمال العنف وزيادة سفك الدماء وإطالة معاناة شعب جنوب إفريقيا . ولن تخدع العالم المحاوالت التي تجري لإخفاء هذه الحقائق عن طريق فرض رقابة صارمة وتشديد النظم المطبقة في حالة الطوارئ والنظم الأمنية .

إن جنوب إفريقيا هي الدولة الوحيدة التي اتخذت من العرق أساساً لممارسة الحقوق السياسية . والفصل العنصري خيانة للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالحرية الإنسانية والمساواة الإنسانية . ونحن نرفض أي رأي يقول بإمكانية إصلاح الفصل العنصري . فالفصل العنصري ينبعي الفاؤه .

وفي نفس الوقت ، أشارت سياسة جنوب إفريقيا الرامية إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة القلق الشديد لسنوات طويلة . وقد أدانت الترويج مراراً عدواً جنوب إفريقيا على الدول المجاورة لها . وعلى الرغم من ترحيبنا بالتقدم الدبلوماسي المحرز تجاه استقلال ناميبيا ، فإن نظام الفصل العنصري لايزال هو المصدر الدائم لإشاعة التوتر في المنطقة . وذلك سبب آخر يجعل من الضروري القيام بعمل على وجه السرعة للقضاء على هذا النظام غير الإنساني ، ونحن نعرب عن تضامننا مع جميع دول خط المواجهة ونؤكد لها تأييدنا المستمر لمواجهة سياسة جنوب إفريقيا الرامية إلى زعزعة الاستقرار .

وعلى الرغم من الأدلة العالمية ، فقد رفضت حكومة جنوب إفريقيا حتى آلان اتخاذ خطوات ملموسة أو محددة لإنهاء سيامتها العنصرية . وعلى حكومة جنوب إفريقيا أن تسلم بأن المعاناة الحالية لذلك البلد علامة على نهاية الفصل العنصري نهائياً . وعلى بريتوريا أن تختار أحد أمرتين : إما أن تترك الموقف يتتطور حتى يصل إلى كارثة الحرب العنصرية أو أن تتناول المشكلات الأساسية التي تواجهها هذه الأمة المقسمة .

وليس لحكومتي أن تقدم تخطيطاً لجنوب إفريقيا فيما بعد الفصل العنصري . فالمطلوب الأساسي هو أن يلغى الفصل العنصري بجميع أشكاله ، وينبغي أن يستبدل بمجتمع ديمقراطي يكفل المساواة في الحقوق لجميع الناس . وينبغي أن تكون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه أن تبدي حكومة جنوب إفريقيا استعداداً حقيقياً للدخول في مفاوضات مع

القادة الحقيقيين للأغلبية السوداء . ولذلك فنحن نناشد حكومة جنوب افريقيا أن ترفع حالة الطوارئ وأن تطلق سراح نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين ، وأن ترفع الحظر المفروض على جميع المنظمات السياسية وأن تسمح بعودة جميع المنفيين إلى جنوب افريقيا . ولن يكون لدينا سبب للأمل في إجراء مفاوضات من أجل القضاء سلميا على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا إلا بتحقيق هذه الشروط .

إن خبر الإفراج يوم السبت الماضي عن زيفانينا موشوبينغ وهاري غوالا يدعو إلى التشجيع . كما نرحب بتخفيف أحكام الاعدام على الأشخاص الستة من شاريفيل ، ووقف تنفيذ حكم الاعدام بحق السيد بول تيفو ستلايا وقرار عدم إعادة نيلسون مانديلا إلى السجن . ولكن ذلك ليس كافيا . وأن الحكم الذي صدر مؤخرا بـإدانة أربعة من زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة البارزين بتهمة الخيانة واعدام خمسة من السود في جنوب افريقيا في الأسبوع الماضي تذكرتنا بأن الضغط ينبغي أن يستمر وتزيد قوته . إن سياسة محاولة إنهاء الفصل العنصري عن طريق الحوار مع سلطات جنوب افريقيا قد جربت مرارا دون أن تتحقق النجاح . وقد خلصت حكومة النرويج إلى أن نظام جنوب افريقيا ما زال رافضا للحوار الحقيقي . وفي هذه الحالة يكون الضغط الخارجي حيويا لاحتمالات التغيير السلمي .

ولذا فإن حكومة الترويج تحت مجلس الأمن على فرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب إفريقيا . وأغتنم هذه المناسبة لطلب إلى البلدان التي مازالت تعارض فرض العقوبات أن تعيد تقييم موقفها .

ولا ينفي أن يكون غياب العقوبات الإلزامية ذريعة للتلاقيع عن مناهضة الفصل العنصري . فحتى التدابير المحدودة يمكن أن تكون هامة لأنها تظهر رفض الفصل العنصري وتعبر عن التضامن مع الذين يسعون إلى إحداث تغييرات في جنوب إفريقيا . وينبئ مجلس الأمن ريشما بفرض عقوبات إلزامية ، أن ينظر في اتخاذ تدابير طوعية إضافية .

ومن شأن الحظر النفطي الفعال أن يتمس بأهمية خاصة ، نظرا لأن النفط هو المادة الخام الاستراتيجية الوحيدة من الناحية الفعلية التي لا تتمتع جنوب إفريقيا باكتفاء ذاتي منها . إن العمل الذي يضطلع به الفريق الحكومي الدولي لردم توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب إفريقيا يمثل أول جهد متضافر بهذه المجتمع الدولي لتوفير أساس لفرض حظر نفطي فعال على جنوب إفريقيا . وتعلق حكومة الترويج أهمية خاصة على أنشطة هذا الفريق ، وسنواصل المشاركة النشطة في أعماله . ولا ينفي أن يكون عدم توصل مجلس الأمن إلى الاتفاق بشأن العقوبات الإلزامية الشاملة سببا يحول بين المجلس والنظر في فرض عقوبات إلزامية في مجالات اتضحت معالمها جيدا . ويمكن أن تتمثل هذه العقوبات في فرض حظر على توريد وشحن النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب إفريقيا ، وكذلك حظر توريد المعدات ونقل التكنولوجيا وتقديم التمويل إلى صناعاتها النفطية . وحيث أن كل أعضاء مجلس الأمن متتفقون على عدم توريد أي نفط من أراضيهم إلى جنوب إفريقيا ، فمن شأن هذه الخطوة أن تكون طبيعية ومنطقية في آن معا . إن خبرتنا الخاصة بهذا النوع من التدابير الوطنية مشجعة للغاية وتشتت أنه يمكن بالفعل إضفاء الفعالية على العقوبات المطبقة في هذا الميدان .

إن الهدف من فرض العقوبات هو إعلام جنوب إفريقيا بموقف العالم من مسألة تتعلق بالخير والشر . فبغير فرض العقوبات أو بفرض ضغط محدود فحسب ستظل الرسالة

الموجهة الى جنوب افريقيا مختلطة المعايير . وذلك هو بالتحديد السبب الذي يجب من اجله تطبيق العقوبات وتشديدها .

منذ فترة من الزمن ، بدأت عملية تحول واعد في صفوف البيض في جنوب افريقيا تعكس الاشر الذي خلفته رسالة السخط والاحباط التي وجهتها حكومات مختلفة كل على حدة . وقد كان إبلاغ تلك الرسالة هو الهدف المتوازن من فرض العقوبات .

وعلاوة على ذلك ، أوضحت التطورات التي طرأت مؤخرا على اقتصاد جنوب افريقيا ، بما لا يدع مجالا للشك ، أن الخسائر التي تكبدتها جنوب افريقيا نتيجة فرض العقوبات لا تنفك تتزايد في الواقع . وعلى الرغم من أن العقوبات لم تدفع اقتصاد جنوب افريقيا بعد الى انتكاس عميق ، فقد أجبرت بريطانيا على دفع ثمن غال لسياسة الفصل العنصري . فمنذ ١٩٨٥ شهدت جنوب افريقيا تدفقا رأسماليا صافيا الى الخارج يقدر ببلياردين الدولارات . وانخفضت احتياطياتها من العملات الأجنبية بشكل خطير . وقلت صادرات جنوب افريقيا في العام الماضي بصورة كبيرة . وهذه رسالة ، أقل ما يقال عنها ، إنها واضحة لا لبس فيها . وعواقب عدم الإصغاء اليها ستكون وخيمة .

لقد قيل مرارا وتكرارا إن العقوبات تترك اثرا شديدا وأنها تلحق الضرر بالأغلبية السوداء من السكان بدلا من أن تؤثر على الفئات العليا في قمة الهرم الاجتماعي . ويعتقد ، وفقا لهذه الحجة ، أن العقوبات متؤدي الى تزايد معاناة الأغلبية السوداء ، وستخلق معوبات اقتصادية للبلدان المجاورة لجنوب افريقيا . إننا لا نقلل من شأن هذه المعوبات . ولكن حتى إن تسببت العقوبات في خلق معوبات في الأجل القصير ، فإن الزعماء الذين تتوافر فيهم صفة تمثيل السود يقولون إن تلك المعوبات أفضل من المعاناة المتطاولة التي يتسبب فيها الفصل العنصري . ويتعين على المجتمع الدولي ، في رأينا ، أن ينصل لما يقوله هؤلاء الزعماء .

ولما كانت الدعوات المتكررة الى مجلس الامن بأن يفرض عقوبات إلزامية شاملة قد قوبلت بحق النقر ، فقد سمعت الترويج من جانبها بنشاط منذ عدة سنوات الى تطبيق تدابير ضد جنوب افريقيا لمكافحة الفصل العنصري . فبالاضافة الى برنامج عمل بلدان الشمال لمناهضة الفصل العنصري ، المنقح لعام ١٩٨٨ ، اتخذت الترويج أيضا تدابير

وطنية شاملة لمكافحة الفصل العنصري . فدخل القانون الخاص بالمقاطعة الاقتصادية لجنوب افريقيا وناميبيا حيز النفاذ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٧ ، وبدأ تطبيق أحكامه في ٢٠ تموز/يوليه من العام الماضي . ويحظر القانون من الناحية العملية كل العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا وناميبيا . وهو يتضمن حظرا عاما على السورادات والصادرات ، وحظر نقل النفط الخام بواسطة سفن نرويجية الى جنوب افريقيا وناميبيا ومنهما ، وحظر منح القروض والاستثمارات بالإضافة الى تدابير أخرى . ونحن نأمل بهذه الطريقة أن نقدم إسهاما جادا في إقامة جنوب افريقيا التي تتکافأ فيها حقوق الجميع وفرصهم . كما نأمل أن نلهم بلدانا أخرى أن تحذو حذونا بفية زيادة الضغط الدولي المشتركة المفروض على نظام الفصل العنصري .

إن الاشر المباشر لقانون المقاطعة الاقتصادية نموذج يوضح ما ندعو اليه ، ففرض حظر قانوني عينت حدوده بوضوح ويعتبر نقل السفن النرويجية للنفط الخام الى جنوب افريقيا وناميبيا ومنهما فعلا إجراميا قد أدى الى إنهاء الدور النرويجي في هذه التجارة تماما .

وبالاضافة الى هذه التدابير التقييدية ، تود حكومة بلدي أن تشدد على ضرورة تقديم دعم إيجابي الى الذين يعانون من آثار الفصل العنصري ، فيان جيران جنوب افريقيا يجدون أنفسهم في حالة خطرة بوجه خاص بسبب اعتمادهم الاقتصادي على جنوب افريقيا وبسبب سياسة زعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا في المنطقة فسي آن معا . وقد قدمت النرويج على مدى سنوات كثيرة المساعدة الى مؤتمر التنسيق الإنمائي في الجنوب الافريقي والى الدول المشتركة فيه تأمينا لتنميتها المطردة بمناي عن قوة جنوب افريقيا الاقتصادية . كما أوضحت حكومة النرويج استعدادها لزيادة المساعدة التي تقدمها الى تلك البلدان في حالة تعرضها لاعمال انتقامية أخرى من جانب جنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك ، تقدم النرويج مساعدة إنسانية لحركات التحرير واللاجئين وغيرهم من ضحايا الفصل العنصري . وقد حظينا هذا العام بشرف استضافة المؤتمر الدولي المعنى بمحنة اللاجئين والعائدين والنازحين من الجنوب الأفريقي ، ويجدونا الأمل في أن يسمم برنامج العمل الذي أصدره ذلك المؤتمر في تخفيف المأساة الإنسانية التي يعيشها حوالي ٤٥٠٠٠ ملايين الأشخاص النازحين والمشددين في منطقة الجنوب الأفريقي . وقد ازداد دعمنا لضحايا الفصل العنصري زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة ، وستواصل النرويج تقديم مساعدتها لهذه المجموعة وكذلك لدول خط المواجهة والبلدان الأعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي ، كما أنها تقوم بالتعاون مع ذلك الجهاز .

إن الوقت ليس في صالحنا لإيجاد حل سلمي لمشاكل الجنوب الأفريقي ، لأنه إذا لم يتم القضاء على الفصل العنصري على وجه السرعة فقد تنفجر منطقة الجنوب الأفريقي بأسرها في ثورة عنيفة ، لأن الحرية كل لا يتجزأ ولا يمكن أن تبقى الكرامة الإنسانية مستضعفة إلى الأبد بل أنها هي التي ستسود في النهاية . فلنقف معاً واحداً في اتخاذ إجراء فعال ضد الفصل العنصري ، ولنفعل ذلك الآن .

السيد نيونجيكيو (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في الوقت الذي تحاول فيه الأمم المتحدة منذ نشأتها في عام ١٩٤٥ إقامة مجتمع دولي أكثر سلاماً وتضامناً ، تبين الأحداث التي عشناها أو لاحظناها في بعض بقاع العالم ، أن العالم المعاصر لا يزال - للأسف - ضحية للعنف والبربرية .

وكما قال رئيس الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة السيد بيتر فلورين في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، في الجلسة الرسمية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري :

"يعلمنا التاريخ أن أي نظام يرتكز وجوده على اضطهاد الشعوب اجتماعياً عن طريق تطبيق نظريات عرقية إنما يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين . ولذلك لا تزال الجمعية العامة تتناول بحق منذ عقود الحالة في جنوب أفريقيا بوصفها مسألة ذات أولوية قصوى" . (A/AC.115/PV.614 ، ص ٦)

وفي هذا السياق ، فإن الوصمة التي يندى لها جبين الحضارة ، والمعروفة عموما باسم الفصل العنصري ، تشكل على نحو واضح تماماً أخر مثال لكل أشكال الشر التي تذكى نيران الفرقة والبغضاء في المجتمع . إن نظام جنوب إفريقيا العنصري لا يمكن تفسيره أو فهمه - من حيث الشكل والمضمون - إلا على أنه آخر قلعة العبودية والاستعمار . وما من حاجة للتوكيد هنا على أن هاتين الممارستين ، اللتين أدانهما تاريخ البشرية ، لم يكن لهما من هدف سوى إقرار عقيدة التسلسل الهرمي البغيضة المتمثلة في التمييز بين الأفراد وتقسيمهم إلى طبقات بل وتأكيد تلك العقيدة وذلك عن طريق وسائل النشر وتدوين القوانين .

لايزال نظام بوتسوا يستهزئ بالنداءات الملحة التي توجهها إليه أمم العالم قاطبة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تعلن أن القضاء التام على سياسة الفصل العنصري وإقامة مجتمع حر ديمقراطي غير مجزأ في جنوب إفريقيا على أساس حق الاقتراع الفعال الشامل هو الطريق الوحيد لتحقيق حل ملائم .

وبالإضافة إلى حالة الطوارئ التي فُرضت في عام ١٩٨٧ يمثل الحظر المفروض في شباط/فبراير الماضي على ١٧ منظمة وعلى مؤتمر النقابات العمالية لجنوب إفريقيا وعلى العديد من الزعماء السود أحدث دليلاً يستحق الشجب للتدابير القسرية التي اتخذتها بريتورياً لتكميم أفواه العناصر الوطنية وإذلال شعب جريمته الوحيدة إنه يطالب بالاعتراف بحقه الطبيعي في الحياة والكرامة والحرية والمساواة العرقية وفي إدارة شؤون بلاده .

إن وفد بلادي يتساءل - كما تسأله بكل اقتدار رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري السيد جوزيف غاربا ، عندما قدم تقرير تلك اللجنة إلى الجمعية صباح اليوم - عن مدى حسن نية جنوب إفريقيا ونواياها الحقيقية فيما يتعلق بوضع حد للصراع الإقليمي في ذلك الجزء من العالم بينما لا تزال في حالة حرب مع شعبيها وذلك برفق تفكيك الفصل العنصري .

إن المأساة التي يسببها نظام الفصل العنصري ليست محصورة داخل حدود جنوب إفريقيا . إذ ترد جنوب إفريقيا - بازدراء وعداؤه متزايدين على التغيرات السياسية - الاجتماعية التي حدثت في البلدان المجاورة منذ حصولها على الاستقلال ، وهي تغيرات قبلتها جنوب إفريقيا رغم أنفها ، بمناورات لزعزعة استقرار بلدان خط المواجهة واستعمال العنف ضدها . فمنذ التاريخ المشهود لدخول شعبي موزامبيق وأنغولا الشقيقين في أسرة مجتمع الأمم الحرة ذات السيادة وهما يتعرضان على نحو مستمر للاذى من قبل الجماعات التخريبية الاجرامية التي تعمل في أراضيهما بأمر من جنوب إفريقيا - وبدعمها المادي - بين جملة أمور .

إن الاحتلال الاستعماري لإقليم ناميبيا وسياسة إقامة البانتوستانات التي تنتهجها جنوب إفريقيا في ذلك الأقليم منذ عام ١٩٧٩ ، وتكوين جيوش قبلية في ناميبيا ، وفرق حكومة عميلة هناك واستغلال الشعب الناميبي وقمعه كلها جرائم ترتكبها حكومة الفصل العنصري في تحد للمجتمع الدولي . ولازال بريتوريا تواصل عسکرة إقليم ناميبيا كلية وتختنق أموات مئات القرى والمدارس في أرجاء الأقليم أينما ارتفع صوت المناضلين من أجل الحرية .

ومع ذلك ، فمن الأهمية إبان الاعتراف أيضاً بأن الصعوبات التي يواجهها نظام الفصل العنصري حالياً في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، إنما تقدم دليلاً واضحاً على أن العنف الذي تمارسه جنوب إفريقيا مهما كان ضرره بالنسبة لضحاياه من السكان فإنه سيكون بمثابة عملية انتحارية متزايدة بالنسبة لسلطة ب. و. بوشا الباهنة الخَوْنَ.

إننا ما زلنا مقتنيين بأن الدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية وصيانةها هي مسؤولية مشتركة بين أمم العالم قاطبة . ونحن نناشد كل الدول الأعضاء في منظمتنا أن تجدد التزامها وتتضاعف جهودها ، فرادى وجماعات ، لمحاربة نظام الفصل العنصري . ونطالب بالإجماع بطلاق سراح الوطني نيلسون مانديلا دون قيد أو شرط مع زملائه المسجونين في جنوب إفريقيا .

ونفتئم هذه الغرفة كي نؤكد من جديد التزام جمهورية بوروندي الذي لا يحيد لحركات التحرير في جنوب افريقيا ، وهي الحركات التي تمثل التطلعات المشروعة لسكان ذلك البلد السود - وخاصة للمؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وكذلك بلدان خط المواجهة والشعب الناميبي بقيادة حركته الطليعية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ونحن نقدم لهم كل تأييدنا السياسي والدبلوماسي والمعنوي والمادي - وإن كان متواضعا بسبب مواردنا المحدودة - حتى النصر النهائي .

وبهذه الروح لا تستطيع بلادي أن توافق على أي تدبير - في إطار عملية الإصلاح الجاري في المنطقة - من شأنه أن يؤثر على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لنشر المعلومات وتعبئة الرأي العام بشأن الجنوب الافريقي .

ولatzال بلادي مقتنة بأن السلم والأمن لا يمكن أن يستتب في الجنوب الافريقي دون تفكك نظام الفصل العنصري بل وتدميره . ولهذا السبب نناشد كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تسلم بالحاجة الملحة إلى تطبيق قرارات الجمعية العامة ولاسيما القرار ٢٣/٤٢ (جيم) ، الذي تحدث فيه الجمعية العامة المجلس على لا يتخذ التدابير المخولة له بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية فرض جزاءات إلزامية وشاملة ضد جنوب افريقيا فحسب ولكن أيضا أن يقوم بتعزيز الحظر الإلزامي للأسلحة .

إننا نعلم أن جنوب افريقيا لن تقف مكتوفة اليدي في مواجهة هذه المعركة الموجهة ضد نظام الفصل العنصري ، وانها - للاسف - ليست بمفردها . فهي لديها حلفاؤها من ذوي القوة والنفوذ الذين يمدونها بوسائل المقاومة في الدفاع عن نظامها السياسي . لهذا السبب نستمع في بعض الأحيان إلى بعض الحجج المفرضة القائلة بأن أثر الجزاءات الاقتصادية التي تفرض ضد بريطانيا سوف تلحق الضرر بالسكان السود في جنوب افريقيا وباقتصادات دول المنطقة دوناقليمية .

وتحاول جنوب افريقيا بأساليب ملتوية ، ومن خلال أصدقائها والمدافعين عنها بالوكالة ، أن تبث الخوف في قلوب أعداء الفصل العنصري وتلقي عليهم اللوم ، خصوصاً إذا كانوا من البلدان الافريقية وذلك بإظهارهم كنظم أشد سوءاً من نظام الفصل العنصري .

وفي مقدمة الاسلحة التي تستخدمنها بريتوريا في هذه المكائد سلاح الصحافة . وما يؤمن له حقاً أن بعض الصحفيين في القارة الافريقية قد ضُلل بهم . غير أنه مما يسعدنا أن نلاحظ أن المجتمع الدولي قد كشف هذه الدراع والحيل ، وأن هناك مطالبات تتواطئ دائماً بضرورة عزل نظام جنوب افريقيا عزلاً فعالاً إلى أن يوافق على إزالة الفصل العنصري .

السيد الزعابي (الامارات العربية المتحدة) : لقد كان من بين المقاصد الأساسية للأمم المتحدة العمل على تعزيز التهوف بحقوق الإنسان فيما بين الشعوب لتوسيع جبهة الوشام ، وخاصة العرقية منها ، عن طريق وضع مسودة ومواثيق دولية في هذا الميدان ، وعن طريق الرفض الجماعي للمظاهر التي تحظى من قدر الفرد ومن كرامته . وي يتطلب الاستمرار في تلك العملية التزام الدول الأعضاء ، والحكومات في المقام الأول ، بالمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق منظمتنا والإخلاص لها . بيد أن بعض الحكومات لم تتد ب لهذا الالتزام . ومن بين هذه الحكومات انفردت بشكل خاص حكومتا جنوب افريقيا وأسرائيل بانتهاك ضمير الإنسان وكل ما هو محترم ومستثير فيه ، مضحية بمغافلته النبيلة التي تميزه عن بقية المخلوقات .

في السنوات القليلة الأخيرة بلغ القمع الوحشي الذي مارسته وتمارسه جنوب افريقيا على الأغلبية السوداء أبعاداً مهولة . وزاد هذه الحالة سوءاً الاعتدالات الجماعية للزعماء السياسيين الافارقة الذين اتهموا بالخيانة لتجرؤهم على إعلان رفضهم للفصل العنصري وما يسمى بالاصلاحات والمقترنات العنصرية المزعومة التي ليس لها من هدف إلا إيقاع الشقاق بين صفوف الأغلبية الافريقية وإضعاف قدرتها على الدفاع عن نفسها . وما الانتخابات البلدية الأخيرة التي أدانتها الجمعية العامة في

٢٧ تشرين الاول / اكتوبر الماضي إلا مناورة أخرى تهدف إلى ترسیخ حكم الأقلية البيضاء والنظام العنصري البغيض في تلك المنطقة من العالم . ولقد وصف الاسقف دزموند توتو نتائج هذه الانتخابات بأنها محاولة لإعطاء التمييز العنصري وجهاً جديداً من الطلاء ، وأنها تعرى أسطورة ليبرالية البیض .

لقد هوت أنظمة كثيرة عبر التاريخ ، وكان من بين الأسباب الرئيسية لسقوطها هو ارتکازها على اضطهاد الشعوب اجتماعياً عن طريق تطبيق نظريات عرقية تشكل أحد أشكال التمييز العنصري قمعاً ومساوية . ومن المؤسف له حتى أنه رغم جهود الأمم المتحدة طوال أربعة عقود للقضاء على الفصل العنصري في جنوب إفريقيا فإنه لا يزال مطبقاً ، ولا تزال الأوضاع في تدهور مستمر مزهقة الكثير من الأرواح البشرية ومسببة الكثير من المعاناة والآلام .

في الوقت الذي تقدر فيه بلادي جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هناك حاجة ماسة وملحةً إلى اتخاذ تدابير دولية متضامنة وأشد صرامة لاجتثاث تلك السياسات الإنسانية من جذورها .

إن التطبيق التام والفعال للتدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق أمر ضروري لإعادة السلم والعدالة والحرية في الجنوب الإفريقي ، وأن فترة ٤٠ عاماً من الفصل العنصري تمثل إحراجاً للمدنية بأسرها وهي على أبواب القرن الواحد والعشرين كما تمثل مفارقة زمنية في العصر الحديث .

إن مجلس الأمن ، وهو الجهاز المكلّف بضمانة الأمن والسلم الدوليين لم يستطع حتى الان ، رغم اعترافه من خلال القرارات العديدة بحجم المشكلة ، أن يشنق خطوة إضافية إلى الإمام وذلك بتطبيق العقوبات الإلزامية الشاملة التي أوصت بها الجمعية العامة وذلك بسبب مواقف بعض الدول الغربية الاعضاء فيه ، التي ترتبط بمصالح اقتصادية وسياسية مع حكومة الفصل العنصري . إن هذه الدول بالذات مطالبة بالارتقاء إلى مستوى المسؤوليات التي حملتها إياها الميثاق ، وذلك بحسب النظرية الانسانية الضيقية ، والتعاون مع بقية أعضاء المجتمع الدولي من أجل القضاء على النظام

(السيد الزعابي ، الامارات
العربية المتحدة)

العنصري ، حيث أثبتت كل التجارب الماضية والمحاولات المتكررة أنه لا يمكن إصلاح أو تعديل العنصرية ، لأنها تتنافى مع المنطق والعقل ، وبالتالي لا بد من القضاء عليها من أساسها كما حدث بالنسبة للنازية ، وكما يجب أن يحدث بالنسبة لكل النظريات المشابهة لها .

ان الحال في منطقة الجنوب الأفريقي في أبعادها الثلاثة وهي الفصل العنصري ، واحتلال ناميبيا ، والاعتداءات على دول المواجهة الأفريقية ، تمثل مصدر قلق كبير لنا جميعا . وأن أساس المشكلة يكمن في وجود نظام الفصل العنصري الذي يحرم الغالبية العظمى من شعب جنوب افريقيا من ممارسة حقها الطبيعي في المشاركة في تسيير شؤون بلادها .

وما استمرار حالة الطوارئ والقرارات التعسفية التي حظرت حركة بريتوريا بموجبها جميع أشكال الاحتجاج ، وأخرها القرار الذي اتخذ في ٢٤ شباط/فبراير الماضي ، إلا ظهر من مظاهر التوتر التي تعم تلك المنطقة .

ان السلم والاستقرار لا يمكن أن يتحقق في ظل الظلم وعدم المساواة وازدراه حقوق الإنسان ، التي ستحتفل بالذكرى الأربعين لإعلانها بعد أيام . ان الحقوق المدنية والسياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وان الازدراه والصلف الذي يتعامل بهما نظام الفصل العنصري مع القرارات والمواضيع الدولية إنما يعبران عن تجاهل واضح لهذه المواضيع وبالتالي لمجمل المعايير والمبادئ الدولية .

ان السلام لن يتأتى في الجنوب الأفريقي إلا من خلال إقامة مجتمع خال من التفرقة ، يتخد من المساواة والعدالة منهجا وطريقا للعيش بطمأنينة لمختلف الأجناس والأعراق .

وحتى يتم ذلك فإن المجتمع الدولي برمته مسؤول عن مراقبة الوضع عن كثب واتخاذ ما يلزم من اجراءات وقرارات ، حتى يشعر جميع أولئك العنصريين أنه لم يجد لهم مكان بيدها في عصر المدنية الواقعة على اعتاب القرن الواحد والعشرين .

السيد بارنيت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في عام ١٩٨٠ ، كتب القاضي سي. غ. ويرامانتري ، القاضي السابق بالمحكمة العليا في سري لانكا مشيراً إلى جنوب إفريقيا :

"إن أولئك الذين يتمتعون على نحو غير متساسب بشروط هذا البلد غير المتGANس في الشراء يعرفون أنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بهذا المركز المتميّز إلى ما لا نهاية . وهم يعرفون أن تمديد شروط امتيازهم تلك يستوجب التهاون فيما تملّيه عليهم ضمائرهم وذلك - باللجوء إلى عمليات الإلقاء في السجون والحرمان من الحقوق الأساسية والقتل عند الاقتضاء على نطاق واسع . . . وهذا يعني باختصار أن أحزان الطبقات الحاكمة لا تقتصر على مجرد الخوف ، بل أنها تمتد إلى ما هو أكثر اهداً للشخصية الإنسانية - لا وهو التهاون فيما تملّيه الضمائر على نطاق واسع" .

والى يوم لم يقل هذا التهاون مع الضمير . فإننا ، وإذا نبدأ مناقشاتنا من جديد حول الآثار والنتائج المترتبة على رفض بريريوريا المتعنت لوضع حد لنظام الفصل العنصري ، نلاحظ بقلق شديد استمرار تدهور الأوضاع الداخلية في جنوب إفريقيا . وآدت الانتخابات البلدية المزعومة في جنوب إفريقيا إلى انبعاث حزب اليمين المتطرف في جنوب إفريقيا من جديد . وثمة نتيجة مباشرة لهذه الانتخابات تمثلت في قيام هذا الحزب بالعمل المتضاغر والمتوافق من أجل فرض تدابير عزلية على نحو أكثر صرامة في المناطق الواقعة تحت سيطرته ، بما في ذلك التطبيق الصارم لقانون تخصيص المرافق المنفصلة .

إن هذه التدابير القسرية ستكتشف بوضوح سخرية ما يسمى بتدابير الاصلاح التي كان يغتر نظام بوتا بأنه يتخذها دون أن يقوّض الدعائم الأساسية لنظام الفصل العنصري على الإطلاق . إن عدم جدوى الاصحاحات الدستورية لعام ١٩٨٣ التي تم التبجع بشأنها كثيراً والتي يدعي البعض أنها تحظى بأهمية بالغة قد وضحت حقيقتها وهدفها المتمثلان في الإبقاء على سيطرة البيض . ولا يمكن لآلية ذريعة أو ما يسمى بالاصحاحات أو لآلية جهود أخرى لإضفاء الطابع العنصري على الفصل العنصري أن تخفي السمات الوحشية التي تتسم بها سياسات بريريوريا .

لقد شعرت جامايكا بالسخط إزاء الإجراء المتخذ من أجل وضع تدابير قضائية وتشريعية ترمي إلى فرض عقوبة الاعدام بتهمة الخيانة على الانشطة السياسية السلمية التي يضطلع بها قادة المنظمات المناهضة للفصل العنصري في جنوب إفريقيا ، بما في ذلك الجبهة الديمقراطية المتحدة والمؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الإفريقيين لازانيا وغيرها من المنظمات . وفي الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر حكم على أربعة أعضاء من الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وعلى عضوين من المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا بعد ثلاثة أيام ، بتهمة الخيانة . وقد حفت أحكام الاعدام الصادرة بحق سجناء شاربفيل نتيجة للمضط和平 والإدانة الدولية الشديدة . غير أن هؤلاء الأشخاص مازالوا يواجهون الحكم بالسجن مدى الحياة .

وبينما حاول نظام بريتوريا أن يظهر مرونة أكبر في الحالات المشهورة على النطاق الدولي ، فإنه لم يخفف أحكام الأفراد الآخرين . وتفيد آخر التقارير بأن خمسة مواطنين سود من جنوب إفريقيا كانت قد صدرت بحقهم أحكام بالاعدام ، قد أعدموا في بريتوريا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر . وهذا يعني أن عدد الأشخاص الذي أعدموا في جنوب إفريقيا في هذا العام قد بلغ ١١٥ شخصا . كما تفيد التقارير بأن هناك ٢٧٤ شخصاً ينتظرون تنفيذ حكم الاعدام ، وأن ٣٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص محكوم عليهم بالاعدام لجرائم سياسية . ولزيال هدف نظام الفصل العنصري متمثلاً في بـ الرعب في نفوس المجموعات المعارضة للفصل العنصري وكسرها عن طريق توجيه تهم الخيانة للأعمال السياسية السلمية ، التي تختلف تماماً عن أعمال العنف التي ترمي إلى قلب نظام الفصل العنصري .

وتتمثل الاستراتيجية الشاملة لجهاز الدولة القمعي في استخدام العنف من أجل تقويض الأنشطة التي تقوم بها المجموعات والمنظمات التي تقف في طليعة النضال ضد الفصل العنصري والتصفية الجسدية لاعضاء وقادرة هذه المنظمات .

وكما هو الحال بالنسبة لسجيناء شاريغيل الستة ، نلاحظ الإعلان الأخير الصادر عن سلطات جنوب إفريقيا الذي أفاد بأن نيلسون مانديلا الذي أمض أكثر من ٢٤ عاماً في السجن لن يعاد إلى السجن بعد إخراجه من المستشفى الحكومي الذي يعالج فيه من مرض السل . وهذا الإعلان ، الذي لا يهدف إلا إلى إرضاء حلفاء بريتوريا في الخارج وكسب الوقت ، لا يلبي المطالب التي ينادي بها المجتمع الدولي من أجل اطلاق سراح السيد مانديلا دون شرط . كما أحطنا علماً بإطلاق سراح زفانيا موشوبينغ وهاري غوالا .

ولقد لاحظ البيان الذي أصدرته لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بجنوب إفريقيا في نهاية اجتماعها الثاني المنعقد في تورonto في كندا في آب/أغسطس من هذا العام أن الرسالة الواضحة الصادرة عن بريتوريا والقائلة بأنها لن تتتساهم حتى إزاء المعارضة السلمية للفصل العنصري من جهة كانت في جنوب إفريقيا تعد من المظاهر الخطيرة لتدحرج الحالة في جنوب إفريقيا . ونظراً للتزايد القمع في إطار حالة

الطوارئ في جنوب افريقيا واستمرار جنوب افريقيا في شن أعمال عدوانية ضد الدول المجاورة لها ، اعترفت اللجنة بأنه من الضروري أن يتخد المجتمع الدولي ككل اجراءات ملحة تتمثل في فرض جزاءات دولية فعالة وغيرها من التدابير الملائمة لوضع حد لنظام الفصل العنصري وضمان إقامة مجتمع حر وغير عنصري في جنوب افريقيا . وكما أشار التقرير السنوي الذي تنشره اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ، فقد اتضح أنه منذ إعلان حالة الطوارئ في عام ١٩٨٦ ، تم احتجاز ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ شخص لفترات متفاوتة ، وهناك في الوقت الحالي بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ شخص محتجز دون محاكمة وزهاء ٢٥٠ شخصاً من الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم على ١٧ عاماً وأعمار بعضهم ١٤ عاماً فقط^{*} .

وأعلن الكاهن ألن بوساك الذي تكلم هنا بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتشكيل لجنة الأمم المتحدة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري هذا العام قائلاً :

"إن الفصل العنصري نظام لا إلحيقي ولا يمكن الدفاع عنه ، وهو نظام بغيق لا يمكن إصلاحه أو تحديده بل يجب استئصاله استئصالاً نهائياً . ويدرك العالم ذلك الآن ، وحتى الراغبين من العالم الغربي في التماهي الأعمى لاستمرارهم في تقديم الدعم لهذه الحكومة سيواجهون هذه الحقيقة . وسيدركون أن شعب جنوب افريقيا قد جعل "سياسات الاصلاح" التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا مزحة تبعث على الاشمئزاز وإن كانت باهظة الكلفة" .

مع ذلك ، لا نزال نلاحظ أن الحلفاء الغربيين الذين لهم تأثير على جنوب افريقيا قد اختاروا الرياء والمراوغة كأفضل سبيل يتبعونه ، فهم مستمرون في رفضهم المتعنت لتأييد فكرة فرض جزاءات إلزامية لارغام نظام جنوب افريقيا على وضع حد لنظام الفصل العنصري .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد فان ليروب (فانواتو) .

ولم تقبل جامايكا مطلقا هذه الحجج والمبررات . وهناك الان دليل واضح على ان اقتصاد بريتوريا قد ازداد تائرا بالضفوط والجزاءات الخارجية .
ولم يخامرنا شك على الاطلاق في فعالية فرض جراءات سليمة ضد جنوب افريقيا .
ومرة أخرى ، أشارت دراسة اجرتها فريق من الخبراء الحكوميين الدوليين ، الذي أنشأته لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بجنوب افريقيا ، الى مدى تضرر اقتصاد جنوب افريقيا بإجراءات المالية والاقتصادية الجزئية والمحدودة التي طبقها المجتمع الدولي حتى الان . وفيما يتعلق بالجزاءات المالية أكدت الدراسة ، بوجه خاص ، أن رفع البنوك تقديم القروض لجنوب افريقيا يعد أكثر العقوبات شدة لکبح النمو الاقتصادي عن طريق اجبار عجز كبير في حساب رأس المال لسداد القروض المستحقة واشتراط توفر فائض في الحساب الجاري .

ثانيا ، لقد لعبت الجزاءات التجارية والضفوط الرامية الى سحب الاستثمارات دورا داعما في خلق المعوقات أمام جنوب افريقيا للبقاء على الفائز اللازم في الحسابات الجارية وشكلت عائقا أمام القيام بأية استثمارات أجنبية جديدة .
ثالثا ، من النتائج الهامة لسحب الاستثمارات إسهامه في تصوير مستقبل كثيف للاستثمارات الجديدة المباشرة في جنوب افريقيا .

رابعا ، لا يمكن لجنوب افريقيا أن تحمل على حساب خارجي للإغاثة من بنك التسويات الدولية ، أو من صندوق النقد الدولي لأنه ليس من المحتمل أن يوافق مجلس الصندوق على برنامج خاص بجنوب افريقيا . كما أن بنك التسويات الدولية لا يقدم سلفا إلا ما يتصل ببرنامج صندوق النقد الدولي .

خامسا ، من شأن موافلة فرض الجزاءات المالية ، وتوسيع نطاقها أن يعيق نمو اقتصاد جنوب افريقيا ، ويحافظ على الضغط الاقتصادي على حكومتها ، من أجل التخلص عن نظام الفصل العنصري .

وقد وقع اقتصاد جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصري في مأزق لا تستطيع معه المحافظة على معدل مرض للنمو دون توفير مصادر جديدة كافية من النقد الأجنبي ، وليس من المحتمل توفرها .

ومن المقرر أن يصل معدل النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٨ ، ٢,٧ في المائة تقريبا ، بينما وصل معدل التضخم إلى ١٣,٥ في المائة . ويتوقع علماء الاقتصاد أن يزيد المعدل إلى ما بين ١٥ و ٢٠ في المائة في السنة القادمة . يضاف إلى ذلك أن صحيفة "نيويورك تايمز" نقلت بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عن محافظ البنك المركزي لجنوب افريقيا في مؤتمر دعت إليه مجلة الأعمال التجارية "فايننشال ميل" وهو يتكلم عن الجزاءات وسحب الاستثمارات قوله :

"لا يمكن لأحد أن يستخف بالآثار الضارة لهذه القيود ، ولا يمكن التشديد بدرجة كافية على الحاجة إلى التعديل الهيكلي الطويل المدى في الاقتصاد" .

وأيضا حذر محافظ البنك المركزي في مقابلة تلفزيونية من أن الوضع سيسود بالنسبة للأقتصاد ولن يتحسن .

ومن المعلومات التي قدمها فريق الکمنولث الحكومي الدولي ، ومن البيان الذي نُقل عن محافظ البنك المركزي نفسه ، يبدو جليا أنه كانت للجزاءات ، التي طبقت حتى الآن آثار واضحة على اقتصاد جنوب افريقيا . ولذلك نود أن نؤكّد ، من جديد ، موقف حكومة جامايكا بأنه يجب تكثيف الجزاءات المالية والاستثمارية ضد جنوب افريقيا . ونحن نؤيد القرارات التي اتخذها فريق الکمنولث الحكومي الدولي بشأن

الحاجة الى زيادة القيود المفروضة على السلف والاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا ، بغية إحكام الحظر على تأمين اعتماد التمثيل الرسمي ، والتدابير الأخرى لضمان عدم إعادة جدولة الديون القديمة .

وفي ظل الظروف الحاضرة من الواقع وجود حاجة الى اتخاذ تدابير قوية ومتضadera وفعالة من قبل المجتمع الدولي لتحقيق الضغط المطلوب لحمل جنوب افريقيا على التخلي عن الفصل العنصري ، وتحقيق حكم الأغلبية في جنوب افريقيا .

وتؤيد جامايكا ، لذلك ، جهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري فيما يتعلق بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٩ تكرر لجنوب افريقيا ، والاتجاهات التخريبية للفصل العنصري في جنوب افريقيا . ونحن نعتقد أنه ينبغي لهذه الدورة أن تعتمد مجموعة من التدابير الواضحة ومنها التدابير التي أقرها فريق الكمنولث الحكومي الدولي . وذلك للقيام على المستوى الدولي بتنفيذ القيود المفروضة على السلف الجديدة لجنوب افريقيا لإحكام الضغط على جنوب افريقيا .

ويساور جامايكا قلق متزايد بأن استمرار الفصل العنصري في جنوب افريقيا ومواصلة دعم نظام بريتوريا يبرر ان إدامة اتجاهات التفوق العنصري ، والتفرقة العنصرية في أنحاء أخرى من العالم . وقد اذلنا ، بوجه خاص ، التعارض الواضح في مواقف بعض حلفاء بريتوريا الذين يدأبون على متابعة ورصد وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان في أوروبا الشرقية . وأماكن أخرى بينما يغضون النظر عن أشد الهجمات فظاعية وقمعا التي تشن على حقوق الإنسان والمساواة والعدالة في جنوب افريقيا إن أعمدة الفصل العنصري لا تزال في مكانها ، ولكن عوامل التآكل تعمل عملها في بطء . ونحن نترقب في لحظة ، اليوم الذي ينهار فيه صرح نظام الفصل العنصري .

السيد غزال (تونس) : لقد تصدت الأمم المتحدة منذ نشأتها لممارسات نظام الميز العنصري البغيض بأفريقيا الجنوبية وأدرجت الجمعية العامة بانتظام منذ عشرات السنين في جدول أعمالها مسألة "الفصل العنصري" .

ولكن نظام "الابارتايد" ما زال ذلك الكابوس المقيت الذي حل بالأغلبية السوداء بأفريقيا الجنوبية . وذلك الداء المزمن الذي استعصم لهذا اليوم على المجموعة

الدولية استئصاله . وهو نظام يقوم على خرافنة تفوق الانسان الابييف على ذوي البشرة الملونة ، مما يفترض في نظره بحكم طبيعة الامور هيمنة الاول على الاخرين التي من شروط الحفاظ عليها رفض كل اختلاط وكل مشاركة بين الاجناس .

ونتيجة حتمية لتلك العقيدة الخرقاء التي لا تعتمد سوى القوة مبدأ ، ولا منطق لها إلا العنف ، ولا مكان فيها لقيمة اخلاقية ، كان تاريخ نظام "الابارتايد" مسلسلة طويلة من الظلم والاضطهاد والمهانة يسلطها على الاغلبية الافريقية السوداء في افريقيا الجنوبية ، ومن الاعتداء والتخييب والاستعمار والاستغلال لشعوب المنطقة ودولها .

إن منطق نظام بريتوري العنصري هو أن تحكم أقلية بيضاء لا تتجاوز الخمسة عشرة بالمائة من مجموع السكان الاغلبية الافريقية التي تشكل خمسا وثمانين بالمائة ، وأن تستولي تلك الأقلية البيضاء على أكثر من ست وثمانين بالمائة من مساحة البلاد ، وأن تسلب شرواتها . وكذلك شاء منطق ذلك النظام أن ينصب على ناميبيا وأن ينهب خيراتها ومواردها وشرواتها الطبيعية بكل ما أوتي من جشع ، وأن يقود حربا شعواء على أنفولا في داخل ترابها ، وأن ينتهك تكرارا وبكل وحشية حدود بقية دول المنطقة وحرمة أراضيها ، يشيع فيها الارهاب والدمار والتقتيل بلا رادع .

وضحايا نظام الابارتايد لا يحصىها عد ، وألام الشعب الافريقي في جنوب افريقيا لا ينصفها وصف . وإذا ما ورد من معلومات في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري A/43/22-S/20248 يعطينا صورة بلية على فظائع نظام افريقيا الجنوبية العنصري .

فهو لم يتورع عن جريمة يرتكبها ولا وسيلة من وسائل الاضطهاد والقهر يبتكرها ، من إجلاء للسكان الافريقيين ، وتنظيم فرق الاغتيال والاختطاف ، وقتل ومجن وتعذيب لا يستثنى كبارا ولا صغارا ولا نساء ، ولا تلاميذ مدارس ولا عمالا ، ولا يستوجب ذنب ولا حجة ولا محاكمة ولو موربة .

وثيلسون مانديلا ، رغم الكبر والمرض ، مازال بعد أربع وعشرين سنة سجينًا بآيدي سلطة نظام الفصل العنصري . وأبناء شعب افريقيا الجنوبية معرضون في كل وقت للتهم الملفقة والتهديد بالمشائق ، وقد أقفلت الأبواب أمام وسائل الإعلام الأجنبية ، ومنعت كل الحركات المناهضة لممارسات نظام بريتوريا العنصرية ، وأقيمت الرقابة على رجال الدين الذين تعرضوا منهم الكثير بما فيهم الأسقف توتوا إلى الإيقاف والسجن . لكن شعب جنوب افريقيا لم يستسلم ولم يستكن ، بل نهض يكافح ويناضل ويتحمل التضحيات الجسمانية بقيادة حركة تحريره ، المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لازانيا .

و نظام تلك بعث ممارساته لهو من معارات هذا الزمان . وقد أصابت الجمعية العامة اذ اعتبرت في قراراتها ممارسات نظام الفصل العنصري بحق جريمة ضد الإنسانية ، اذ هي تشوّه الإنسان خليقة الله ، وتذوّم كرامته وتستخفّ انسانيته ، بالإضافة إلى إنكاره لأبسط حقوقه واستلبابها وانتهاب ما يملّك وما يكسب .

وهل من وصف آخر ينطبق على نظام يتخذ له من العنف والاستبداد والاجرام فلسفة وسياسة رسمية وممارسة يومية غير ما أقرته الجمعية العامة ، رافعة بذلك منزلاً للإنسان وشرفه ، وفاء لميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الإنسان .

لقد بعثت منظمة الأمم المتحدة من أجل تشيد عالم يسوده العدل والأمن والسلام بين الأمم . ولتكون قوة معنوية علينا عوناً على الظالم ترده عن غيه ، وللمظلوم أو الضعيف تنصره وتأخذ بيده .

ولكن نظام التمييز العنصري بجنوب افريقيا لم يتمثل لهذا اليوم لقرارات الأمم المتحدة ولا استجواب لنداءات المجموعة الدولية ولا تنديدها واعتراضها من منهجه وممارساته .

وكم تلمست له أطراف عديدة الاعذار ، وحالقه البعض وأقام معه علاقات التعاون العسكري والشويي مثل إسرائيل ، ووامت جهات أخرى معه معماملات تجارية مشمرة ، متغافلة في ذلك قرارات الأمم المتحدة .

ولكن إمعان نظام بريتوريا في غيه لم يبق لأحد تعلة ، ولا بد من التأني وطول الزمن على أن ذلك النظام قادر من تلقاء نفسه أو راغب حقا في القلاع عن سياسة التمييز العنصري وعن المراوغة ومخادعة الرأي العام الدولي .

ولا بد أن نسجل تقلص مبادرات دول عديدة مع نظام جنوب افريقيا ، ومن قوانين في بلدان مختلفة تمنع التعامل معه ، واعلان غيرها عزمها على تشديد المراقبة على مؤسساتها حتى تقطع ملاتها بجنوب افريقيا ، وذلك استجابة لرغبة الرأي العام العالمي ولقرارات الأمم المتحدة .

وقد أصبح من المحتشم فرض عقوبات شاملة وملزمة على جنوب افريقيا ، كما أصبح من البين بشهادة المشرفين على اقتصاد جنوب افريقيا نفسمهم وخبراء دوليين أن تلك العقوبات سيكون لها الاثر البعيد لانهاء سياسة التمييز العنصري ، في جنوب افريقيا ولاقناع نظام الفصل العنصري بوجوب التخلص عن خرافات عهود خلت ، والعودة الى حظيرة الانسانية المتاخية المتساوية .

وإنه ليتأكد على المجموعة الدولية وعلى الأمم المتحدة بالخصوص أن لا تدخل وسعا لتخفييف محننة الأغلبية لشعب جنوب افريقيا ، وللتعجيل بساعة خلاصها وحريتها واسترداد حقوقها كاملة في تقرير مصيرها وفي أنها وفي ممتلكاتها .

ويتحتم على نظام بريتوريا رفع حالة الطوارئ واطلاق سراح الزعيم نيلسون مانديلا العاجل وغير المشروط ، وكذلك كل المساجين السياسيين والمعتقلين ، ورفع الحظر على المنظمات السياسية المناهضة للفصل العنصري ، والسماح بعودة المنفيين السياسيين ، وسحب القوات العسكرية من البلدات . ورفع القيود عن حرية الصحافة والإعلام ، وانهاء سياسة التقسيم والتشتت المعروفة بسياسة إقامة "دويلات البانتوستان والقلال عن سياسة الاعتداء على دول المنطقة ورفع يده عن ناميبيا وعن شعبها وعن موارده وثرواته ، وتمكين شعب جنوب افريقيا بعد ذلك من التعبير الحر عن ارادته للدخول في مفاوضات لتحقيق حل دائم وعادل للنزاع .

وأود في الختام أن أجدد التعبير عن تضامن تونس الشابت مع شعب جنوب افريقيا الشقيق وحركتي تحريره المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ودعمهما الكامل والمتواصل لكفاحهم العادل المظفر .

السيد عرنوبي (الجمهورية العربية السورية) : تعود الجمعية العامة مرة أخرى لبحث سياسة الفصل العنصري التي يطبقها نظام بريتوريا ضد شعب جنوب افريقيا متحديا كل المبادئ التي نص عليها الميثاق وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وكل القيم الأخلاقية والانسانية .

لقد اعتبرت الجمعية العامة إن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية وطالبت المجتمع الدولي بتطبيق العزل ضد نظام بريتوريا إلى أن تتم إزالة نظام الفصل العنصري ، وأن تتوقف بريتوريا عن عدوانها على الدول الافريقية المجاورة ، وأن تتخلص عن احتلالها لناميبيا .

(السيد عرنوس ، الجمهورية
ال العربية السورية)

وبالرغم من كل ذلك لا يزال نظام الفصل العنصري مطبقا ولا يزال العدوان على الدول الأفريقية متواлиا واحتلال ناميبيا مستمرا ، وما زلنا نتطلع الى ان تتمكن الأمم المتحدة من البدء في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وادا استعرضنا الحالة في جنوب افريقيا نجد ان النظام العنصري قد صعد من عمليات القمع ضد الجماهير والمنظمات الشعبية المناهضة لنظام الفصل العنصري مبرهنا على تصميمه على تحطيم المعارضة السلمية ، وهذا ما أكدت عليه الفقرة الخامسة من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المعتمد في الوثيقة A/43/22 . ويضيف التقرير انه جنبا الى جنب مع عمليات القمع الداخلية قامت بريتوريا بتعزيز انشطتها الارهابية في الخارج ، وارتكاب عمليات الاغتيال والتلوين ضد عناصر بارزة من المؤتمر الوطني الافريقي ، وامتدت هذه العمليات الى عوامل غربية بهدف إضعاف حركات التحرير الوطنية وتقويق موقفها داخل المجتمع الدولي . وقد اعتمدت بريتوريا استراتيجيات متعددة قمعية وتجميلية . فاستراتيجيتها التي تسميه "الاصلاح" هي عبارة عن عملية تجميلية لنظام الفصل العنصري الذي رفضه المجتمع الدولي .

ومما يدل على تعمق هذا النظام هو استمرار محاولاته في تعميق نظام الفصل العنصري . وما أقدم عليه أخيرا في مشروع قانون مناطق التجمعات المعدل ، الذي يقضي باجلاء السود بالقوة عن المنازل التي يشغلونها في المناطق المخصصة للبيض وبفرض عقوبات صارمة على المذنبين ، فهو دليل على اصرار هذا النظام على تطبيق الفصل العنصري .

وأما استراتيجية بريتوريا الأخرى فهي تهدف الى القمع المتعمد لجميع أشكال المعارضة لنظام الفصل العنصري ، وتعطيل أنشطة المنظمات التي تتقدّم الكفاح ضد نظام الفصل العنصري ، من جهة ، والقضاء ماديا على أعضاء المنظمات وزعيماتها ، من جهة أخرى ، وذلك في محاولة لتدعم سلطتها بريتوريا على البلاد . لكنها لن تتمكن بالرغم من كل ذلك ، من فرض سيطرتها نتيجة للمقاومة البطولية للجماهير الواسعة ومنظماتها المناهضة لنظام الفصل العنصري ومقاومة حركتي التحرر الوطني ، المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا .

إن سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا تشكل مصدراً للتوتر وعدم الاستقرار والنزاع ، وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . لقد حاول النظام أن يسحق المعارضة عبر مد حالة الطوارئ ، وخلق جو من الإرهاب والذعر ، والقيام بأعمال القمع والاحتجاز ، وفرض قيود على أجهزة الإعلام والمنظمات الجماهيرية وتقييد حريتها ومحاولة وقف نشاطاتها ، لكن هذه المحاولات لن تنجح .

إن الواقع الحالي المؤلم في جنوب افريقيا يتطلب العمل السريع لمواجهة الحالة المتردية . إن الإيمان بأن نظام الفصل العنصري قابل للإصلاح أمر رفضه المجتمع الدولي ، لأن نظام الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه بل يجب أن يسقط . إن عملية موافقة الأغلبية المحرومة لكافحها ضد ال欺凌 والاستغلال وإنكار حقها في الممارسة الكاملة لتقرير المصير يواجهها النظام بالاعتقال والسجن بدون محاكمة والتعذيب وسوء المعاملة ، مما أدى إلى وفاة العديد ، ومنهم السيدة باني ، وهي أول امرأة تموت في معتقلات الشرطة ، فضلاً عن أحكام الاعدام للمناضلين من أجل الحرية التي زادت . وقد أشار تقرير اللجنة الخامسة إلى وجود زيادة لم يسبق لها مثيل في عدد الأحكام التي صدرت بالاعدام على المتهمين بجرائم سياسية ، وإن هناك ٨١ شخصاً أعدموا في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وإنه حتى شهر أيار/مايو من هذا العام كان هناك ٣٧٤ شخصاً بانتظار تنفيذ حكم الاعدام وعلى الأقل سبعين منهم من السجناء السياسيين . وقد بحث مجلس الأمن هذه الممارسات وطالب بريطانيا بوقف التنفيذ . وكان القرار ٦٢٣ (١٩٨٨) الصادر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ آخر قرار له في هذا الشأن .

وبالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها الأمم المتحدة من أجل العزل الكامل لنظام بريطانيا ، لا تزال هناك دول تحتفظ بعلاقات سياسية ودبلوماسية وثقافية مع نظام بريطانيا ، وتقوم الشركات عبر الوطنية بعض منها باستثمارات مكثفة في اقتصاد جنوب افريقيا ، وتستغل الموارد البشرية والطبيعية لذلك البلد ، وتتجنى من وراء ذلك أرباحاً طائلة . وإن تعاون بعض الدول الغربية وأسرائيل مع النظام العنصري قد مكن هذا النظام من بناء آلية عسكرية أمنية تضم قدرة نووية . إن توافق هذه

القوى مع نظام بريتوريا العنصري يماشل تواظوها مع اسرائيل في منطقتنا العربية . كما ان استمرار التعاون بين نظامي بريتوريا وتل ابيب في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والنوية يثبت ان تعاونهما يستند الى ايمانهما بعقيدة عنصرية تقوم على اضطهاد وتشريد وقمع وقتل وسلب المواطنين الاصليين واحلال الغرب محلهم . لقد اشار التقرير الخاص الذي اعدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري الى :

"ان اسرائيل هي اكبر موردي الاسلحة لجنوب افريقيا ، وقيمة المبيعات في الاتجاهين تبلغ اكثر من ١٠٠٠ مليون رائد ، بيد ان ما يتم بأهمية استراتيجية اكبر هو التعاون السري القائم بين صناعتي الاسلحة في البلدين في الميدان التقني وفي ميدان المخابرات والبحوث . ونظاما التسلح في البلدين متماشان تقريبا . وعلى سبيل المثال ، فإن قذيفة سكوربيون التي تطلق من سفينة الى سفينة مقتبسة من القذيفة الاسرائيلية غوريال ، في حين ان المقاتلة تشتها ، التي هي نموذج محسن نقلته جنوب افريقيا عن المقاتلة النفاثة "ميراج ٢ تتضمن أجهزة الكترونية تم استخدامها عندما قامت اسرائيل بتحسين طائراتها من نوع ميراج لانتاج المقاتلة كفيـر" . A/42/22/Add.1 ، الفقرة (١) .

كما ان التقرير الوارد في المرفق الاول من تقرير اللجنة الخامسة (A/43/22) اشار الى ان مبيعات اسرائيل من الاسلحة لجنوب افريقيا تتراوح قيمتها بين ١,٣٦ و ١,٦٨ من بلايين الراندات في السنة ، وان البيانات المتاحة عن العلاقات محدودة بسبب الطابع السري لهذه العلاقات ، فضلا عن التعاون في المجالات الأخرى التي اشار اليها التقرير ، اذ جاء فيه :

(السيد عرنوبي ، الجمهورية
العربية السورية)

"وعلاوة على ذلك ، تفيد التقارير إن المستشارين العسكريين الاسرائيليين قدموا المساعدة لسلاح جنوب افريقيا الجوي في حربها ضد انغولا . اذ يقال انهم قاموا بالتشويش على الرادار الانغولي ومكثوا سلاح جنوب افريقيا الجوي من الإغارة على لويانغو في شباط/فبراير ١٩٨٨ . وتفيد التقارير ان صحيفه "الوزير" ذكرت أن نحو ٦٠٠ من التقنيين الاسرائيليين اشترکوا في هذا العمل العدوانی . ويعتقد أن هذا العدد الكبير من المستشارين الاسرائيليين كان في ناميبيا منذ عام ١٩٧٦ وأن أرييل Sharon الذي كان حينذاك وزيرا للدفاع الاسرائيلي ، قام بزيارة القوات في شمالي ناميبيا وفي جنوب انغولا أيضا . ووفقا لما ذكرته المصادر الانغولية ، فإن اسرائيل اشتراك في تدريب الجنود التابعين للاتحاد الوطني للอستقلال الشامل لانغولا في قاعدة في أحد البلدان المجاورة ، وأن الأفراد العسكريين الاسرائيليين مع العسكريين من جنوب افريقيا في ناميبيا ." (A/43/22 ، المرفق الأول ، الفقرة ٨)

اما الفقرة ١٠ فقد أشارت الى ان الشركة الاسرائيلية Mano Seaways (مانو سوايز) قامت في العام الماضي وهذا العام بالتعاقد مع سفن شحن دانماركية لنقل الاسلحة الاسرائيلية الى جنوب افريقيا ، فضلا عن نقل الاسلحة بواسطة شركة طيران العمال الاسرائيلية .

وهذا يدل على أن ما أعلنته اسرائيل من أن اتخاذها خطوات تقديرية لم يغير شيئاً من العلاقات بين البلدين ، وهذا ما أكدته المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية الذي لاحظ أن التدابير المتتخذة عام ١٩٨٧ إنما هي تدابير رمزية ولن تلحق ضرراً بالغاً بحجم التجارة بين البلدين الذي تبلغ قيمته ٣٤٠ مليون دولار سنوياً ، وقد أشار الى ذلك التقرير الخاص بالعلاقات بين النظمتين .

ان وفد بلادي يرى ان الجزاءات الإلزامية هي الحل الوحيد ، وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ اجراء حاسماً وفورياً من أجل تحقيق هذه الغاية . والى ان يتم ذلك ، على المجتمع الدولي أن يعزل هذا النظام ويقاطعه إرادياً ، في الوقت الذي لا يبقى أمام الشعوب إلا أن تواصل نضالها لتحرير أراضيها ، وهذا هو حقها المشروع طبقاً

(السيد عدنواني ، الجمهورية
العربية السورية)

للميشاق . ان سوريا تدين التعاون بين نظامي بريتوريا وتل ابيب العنصريين كما تدين شتى اشكال التعاون من اية جهة كانت مع بريتوريا ، وتدعم نضال شعب جنوب افريقيا بقيادة حركتي تحريره من أجل نيل حرية وتقدير مصيره وإزالة نظام الفصل العنصري ، وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا الموحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، المعقدة في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، أعطى الكلمة الان لممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

السيد مافولي (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا) (ترجمة
شفوية عن الانكليزية) : انه لشرف وتكريم عظيم لي ان أخاطب الجمعية بالشيبة عن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وباسم الشعب المناضل في بلدي المستنفر جنوب افريقيا . اننا لننشر بعظيم الامتنان لإتاحة هذه الفرصة كي نضيف صوت شعب جنوب افريقيا المقهور الى هذه المناقشة الهامة التي تسع فيها شعوب العالم الممثلة هنا الى تحديد إسهامها في الكفاح الشاق للقضاء على اموي الجرائم ضد البشرية ، الا وهي جريمة الفصل العنصري .

مرة اخرى تتناول الجمعية العامة مسألة الفصل العنصري . وممثلو المجتمع العالمي مجتمعون هنا لينفذوا مسؤوليتهم الجماعية في تخلص العالم من اشد الجرائم فسادا ضد البشرية ، وهي الجريمة التي يقترفها من لا مشيل لوحشيتهم الا المانيا النازية . انه النظام الذي حول المنطقة دون القليمية الى منطقة حرب فعلية يقترف فيها ابشع الجرائم . ولهذا فان هذه المناقشة بالنسبة لشعوب الجنوب الافريقي ليست مجرد ممارسة لطقوس متبرعة منويا . والواقع ان الشعب المقهور في جنوب افريقيا وشعوب المنطقة بأسراها يرتكبون بتلهف على هذه المداولات ويعقدون عليها الامال ، لأن نتيجة هذه المناقشات ستحدد الى درجة كبيرة ما اذا كانت ثورة المجتمع العالمي ضد الفصل العنصري ستقتصر بإجراء حاسم متضاد من شأنه ان يسمى إسهاما كبيرا صوب إقرار السلام في منطقتنا .

وليس في نيتنا أن نرهق الجمعية بسرد قائمة بالجرائم التي يقترفها نظام الفصل العنصري . فنحن نرى أن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، كما كان متوقعا ، قد عالج الموضوع باستفاضة وأعطى فكرة متعمقة عن التطورات السياسية في منظمتنا أثناء الفترة قيد الاستعراض .

بيد أننا نود أن نشاطر الجمعية شواغل المؤتمر الوطني الافريقي والشعب المقهور والمكافح في بلادنا بفيه التأكيد على الالاحاج الذي نشعر انه ينبغي ان تعالج فيه مسألة الفصل العنصري .

ولعل هذه الجمعية الموقرة تذكر ان نظام بريتوريا ، منذ عدة أعوام ، وتحت تأثير العزلة الدولية المتباينة والمقاومة المتزايدة من داخل جنوب افريقيا ، انتهج سياسة سعت الى تصوير الفصل العنصري وكأنه قد مات أو أوشك على الموت . وتحقيقا لهذه الغاية ، وضع النظام نفسه في قالب المصلح الراغب في حسم مشاكل المنطقة عن طريق التعقل ، بدلا من القوة الوحشية . ومن خلال تلك الحملة يأمل النظام في المقام الأول أن يشطب عزيمة البلدان الافريقية في مناهضتها للفصل العنصري وان يستغل تقبل افريقيا له على هذا النحو كحصان طروادة ليفلت من عزلته الدولية .

وكون هذه الاليات قد رُفقت في هذا المحفل وغيره من المحافل الدولية أمر مشرف في سجل التاريخ . وهذا الرفض استند على تحليل متزن للحالة داخل جنوب افريقيا وادراك ان نظام بريتوريا ليس في نيته إنهاء الفصل العنصري ؛ وان ما يسمى بالاملاح التي يرور لها النظام بغير شديد - والتي هلت لها بحمار بعض العواصم الغربية - لم يكن اكثرا من إجراء عملية تجميلية للفصل العنصري ، مع ترك اساسياته راسخة في مكانها .

لقد افطرتنا الى التذكير بهذا التاريخ القريب لأن التحول السياسي للأحداث في الجنوب الافريقي يهدد بعودتنا مرة أخرى الى الفترة التي أشرنا اليها . فلقد بدأنا في سماع بعض الهمممة الخطيرة ، بالرغم من خطورتها ، النابعة من بعض الاوساط بشأن بيتر بوتسا يبذل قصارى جهده لإحداث تغيير حقيقي . وما هو الدليل على هذا التقييم ؟

(السيد ماقولي ، المؤتمر
الوطني الافريقي)

يقال لنا ان بوتا رهينة للاحزاب السياسية اليمينية المتطرفة بين البيزن وانه مضطر في تنفيذه ل برنامجه الاصلاحي ان يلتزم الحذر . وبالموافقة ، يشار الى نتائج الانتخابات المحلية القائمة على العزل التي عقدت في ٣٦ تشرين الاول /اكتوبر والتي حصل فيها على الاغلبية الساحقة في المجالس البلدية العديدة حزب المحافظين اليميني المتطرف كدليل إضافي على ذلك .

والدليل الآخر على هذا التغير الجذري المزعوم من جانب النظام يتصل بسلسلة من الاجراءات من بينها وقد تنفيذ حكم الإعدام بحق سجناء شاربغييل الستة ، والافراج عن بعض السجناء السياسيين الذين قضوا مدة طويلة في السجون ، والإشاعة التي من الواضح أن بريتوريا تروج لها ، بالافراج عن نيلسون مانديلا . هذا فضلاً عن المفاوضات التي تشتهر فيها بريتوريا وأنغولا وكوبا بوساطة الولايات المتحدة ، والتي توصف بأنها براهين ايجابية على صدق نوايا بريتوريا .

وهذه الحجة بالنسبة لشعب جنوب افريقيا ستكون مسلية للغاية لو لم تكون محفوفة بالعواقب المدمرة . الواقع أن شعوب منطقة الجنوب الافريقي بأكملها ليس في مقدورها تحمل بذخ الانفصال في الخيارات السياسية . فنتائج الفصل العنصري بالنسبة لهم واحدة ، يستوي في ذلك النوع الذي يمارسه بوتا أو الشكل الاكثر شراسة الذي يتواهه حزب المحافظين : مذابح للرجال والنساء والاطفال ، وترحيل لإنساني للسكان ، وعمليات اعتقال واحتجاز تعسفية للمعارضين السياسيين ، واغتيالات لممارسي النشاط السياسي ، ومعدل منهل لوفيات الاطفال الرضع بين الشعب الاسود ، وغزوارات عسكرية مستمرة على الدول المجاورة وما يترتب عليها من خسائر فادحة في الارواح والممتلكات . هذه المحاجة ترقى إلى منطق غريب بعض الشيء مفاده أن شعب جنوب افريقيا عليه أن يخصي البركات التي ينعم بها على أساس أن الحزب اليميني المتطرف لم يتمكن حتى الان من إزاحة بوتا عن السلطة ، وأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية تفادي حدوث ذلك بتشجيع بوتا بدلاً من فرض جزاءات أكثر صرامة على جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصري .

وهذا النوع من المنشط هو بالذات الذي شجع بوتا على أن يقوم "برحلة القنطرة الافريقية" (السغارى) ، وأن يحاول وبالتالي بـ الغرقة بين صفوف منظمة الوحدة الافريقية . الواقع أننا إذا طرحنا جانبًا العبارات الخطابية المقززة التي يلجمها إليها المدافعون عن الفصل العنصري ودرستنا سجل بوتا أثناء الفترة قيد الاستعراض لوجدنا الحقائق المنهلة تصرخ في وجهنا .

(السيد مافولي ، المؤتمر
الوطني الافريقي)

إن نظام الفصل العنصري مع الطبيعة الحقيقية لدولة فاشية ، وكل ما يقترن به من تدابير قمع وحشية ، يعمل منذ سنوات في ظل الأحكام العرفية . ورغم هذه الحقيقة ، فإن النظام في شباط/فبراير سقق الباب في وجه المعارضة السلمية لسياسة الفصل العنصري بإعلانه عدم شرعية التنظيمات الشعبية المناهضة للفصل العنصري ، وسعيه إلى إخماد الروح النضالية لدى العمال السود بتشديد قبضته على أنشطة مؤتمر نقابات عمال جنوب إفريقيا . كما قام النظام ، بغية إخفاء أفعاله المشينة عن أعين المجتمع الدولي الفاحصة بفرض قيود مشددة على وسائل الإعلام ، وظل يهدد بعد ذلك بتشديد الخناق عليها ، فيقضي بذلك والى الأبد على اكتذوبة الصحافة الحرة في جنوب إفريقيا .

ذلك النظام ، في سعيه اليائس لبلوغ هدفه المعلن بسحق المؤتمر الوطني الإفريقي ، أنشأ فرق إغتيال للتخلص من قادة ذلك المؤتمر ومناضليه داخل جنوب إفريقيا وخارجها . وهنا نذكر على سبيل المثال إغتيال دولسي سبتمبر الممثلة الرئيسة للمؤتمر الوطني الإفريقي في باريس ، ومحاولتي إغتيال الممثل الرئيسي للمؤتمر في بروكسل . كما أن سيادة دول المنطقة وسلمتها القليمية تنتهي بصفة مستمرة على أيدي عملاء النظام الذين يواصلون ارتكاب عمليات الانتهاك ضد أعضاء المؤتمر . إن الآلاف من أبناء جنوب إفريقيا يرزحون في غياب سجون النظام ، من بينهم مئات الأطفال الذين يرى النظام أنهم يشكلون تهديدا خطيرا لأمن الدولة . وهناك مئات الأفراد ينتظرون تنفيذ أحكام الإعدام في سجن بريتوريا المركزي ، حيث أن النظام قد عقد العزم على الدفاع عن تفرد المُشين في كونه يتصدر بلدان العالم في تنفيذ أحكام الإعدام ضد معارضيه . والأخطر من ذلك هو الاستراتيجية الجديدة التي تستخدمها بريتوريا تفاديا لإزدراء المجتمع الدولي بإعدام السجناء السياسيين سرا . وينفذ النظام هذه الخطة بإعدام شخص واحد على الأقل من المحكوم عليهم بالإعدام لمعارضتهم الفصل العنصري ، مع مجموعة من يطلق عليهم المجرمين العاديين . وهو يحاول بهذه الطريقة خداع المجتمع الدولي بأن عمليات القتل الشرعية التي ينفذها تقتصر على الجرائم غير السياسية . وقد سعى إلى ذلك في حالة بول سيتلابا الذي أصدر مجلس الأمن بشأنه منذ أيام قليلة قرارا يدعو إلى وقف تنفيذ الحكم .

(السيد مافولي ، المؤتمر
الوطني الافريقي)

اما الانتخابات المحلية القائمة على العزل العنصري والتي أجريت مؤخرا في جنوب افريقيا ، فإذا كانت تعنى شيئا ، فإنما تؤكد تصميم بريتوريا على توطيد أركان الفصل العنصري ، حيث أن تلك الانتخابات ذاتها كانت قائمة على دستور أدين على المستوى العالمي وأعلنته الأمم المتحدة عن حق لاغيا وباطلا . ولا عجب إذن أن يفشل النظام في جهوده اليائسة لإقناع الشعب الاسود في جنوب افريقيا بأن الانتخابات تمثل نهاية الفصل العنصري . وقد أظهر هذا الشعب رفضه بالمقاطعة الشاملة لهذه الانتخابات المخادعة .

ومن هنا يكون من الواقع تماما أن الوضع السياسي بالنسبة للشعب المضطهد في جنوب افريقيا قد تغير كثيرا إلى الأسوأ . وهذه الحالة في رأينا تستصرخنا من أجلمزيد من التضحيات ، بصفتنا مثاضلين في سبيل الحرية ، وتستصرخ المجتمع الدولي لا يتهاون في اتخاذ اجراءات أشد قوة .

اسمحوا لي أن أنه في إيجاز ببعض التطورات الهامة الأخرى في منطقتنا . لا شك أن المحادثات الثلاثية الجارية بين النظام وأنغولا وكوبا بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية إذا اختتمت بنجاح ، ستتحققه أنغولا التي كانت منذ استقلالها ضحية لإرهاب بريتوريا . وبالمثل ، فإن نجاح المفاوضات سيمهد الطريق أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤدي إلى استقلال ناميبيا . والمؤتمر الوطني الافريقي يقدر الموقف المبدئي الذي تتخذه كل من أنغولا وكوبا الاشتراكية ، ويأمل أن تكمل جولة المحادثات المتعلقة بافريقيا الجنوبية الغربية بالنجاح ، بما يمكن شعب أنغولا من إعادة توجيه موارده لتنمية بلده ، ويمكن الشعب الناميبي تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من أن يحتل مكانه اللائق بين مجتمع الأمم حرا من الفصل العنصري والطفيان والاستعمار .

بعد قولى هذا اسمحوا لي أن أعدل بإضافة أن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون في منتهى اليقظة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . إن تاريخ منطقتنا يذكر بالأدلة التي تشهد على أن هذا النظام خبير في

(السيد ماغولى ، المؤتمر
الوطني الأفريقي)

إشارة الامال الكاذبة ومتعدم الضمير في علاقاته الدولية عندما يرحب في كسب الوقت .
 علاوة على ذلك فإن رأينا الراسخ هو أن النظام لم يوافق على التفاوض نتيجة لتفير
 جذري في موقفه ؛ بل ان بريتوريا بالآخر اضطرت الى التفاوض بسبب عدة عوامل داخلية
 وخارجية .

أما داخل جنوب افريقيا فقد كثف الشعب المقهور الذي يتوق الى الحرية من
 مقاومته للفصل العنصري ، وتمكن رغم موجة القمع من تسجيل عدد من الانتصارات . كما
 وامل العمال تعميد كفاحهم الذي بلغ ذروته هذا العام . وعلى الرغم من سحب الزعماء
 والمناضلين الشعبيين فقد استمر شعبنا بمختلف تشكيلاته في محاربته لذلك النظام ،
 وإزداد النضال المسلح كشافة . كل هذه العوامل كان لها أثر مدمر على اقتصاد جنوب
 افريقيا المعطل أصلاً والذي بدأ تنصيبه في الصميم الجراءات المتزايدة التي يفرضها
 عليه المجتمع الدولي . وفي ناميبيا بات سعي بريتوريا الى تدعيم هيمنتها على
 المنطقة يكبدتها يومياً من النفقات العسكرية ملايين الدولارات الأمريكية .

(السيد ماقولي ، المؤتمر
الوطني الافريقي)

ان الهزيمة المدوية التي مُنيت بها قوات النظام العنصرية في أنغولا ، ولا سيما في كويتو - كونفالي ، والتطويق الذي تعرضت له ، كانت لها أصداء مؤثرة عميقة على الجمهور المؤيد للنظام ، الذي أغرق لجيال في أيديولوجية عنصرية ، وبدأ يعتقد ان جيشه لا يُقهر . وفي ظل هذه الظروف ، لم يكن أمام النظام من خيار سوى إجراء المحادثات . ولذلك ليس من غير المعقول القول بأنه إذا ما تغيرت الظروف فإن النظام لن يشعر بوخز الضمير عندما يتخلص من التزاماته الدولية كما فعل في الماضي . ولذلك فإن النتيجة التي لا مفر منها هي أنه يجب ممارسة مزيد من الضغط على النظام . ولذلك نطلب إلى الجمعية العامة أن تبذل قصارى جهودها لضمان قيام مجلس الأمن بفرض جراءات الرامية شاملة على نظام الفعل العنصري . ونحن نشجب مواقف المملكة المتحدة والولايات المتحدة اللتين تواصلان اساءة استخدام حق النقض وتطيّران بالتالي عمر نظام الفصل العنصري .

اننا نشفي على جميع الحكومات التي اتخذت تدابير ضد بريتوريا ، ونطلب اليها تعزيز تلك التدابير . وفي هذا الشأن نطلب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة أن تضم جهودها إلى جهود المجتمع الدولي في الحملة الرامية إلى عزل نظام الفصل العنصري بشكل كامل ، وأن تضم جهودها أيضا إلى جهود الشعب الأمريكي بالتعاون مع كونference الولايات المتحدة لإصدار تشريع يرمي إلى تعزيز الجراءات .

ولا يسعنا إلا أن ندين بشدة تلك البلدان ، مثل اسرائيل ، التي توافق تعاونها مع نظام الفصل العنصري ، ولا سيما في المجال العسكري ، بانتهاكها بشكل متعمد حظر توريد السلاح الذي اعتمدته الأمم المتحدة . ونطلب إلى شعوب العالم أن تجبر شركات النفط على الكف عن تزويد الفصل العنصري بالوقود .

وبنفس الطريقة ، وكما اضطر نظام بريتوريا إلى الاشتراك في عملية مفاوضات يُؤمل أن تؤدي إلى التسوية وإلى إنهاء استعمار ناميبيا ، فإن ممارسة فقط كافية يمكن ، بل يجب ، أن تجبر بريتوريا على التوصل إلى تفاهم معأغلبية شعب جنوب

(السيد مانولي ، المؤتمر
الوطني الأفريقي)

افريقيا . ومع هذا ، وقبل التفكير في هذه المحادثات ، يجب أن يقوم النظام العنصري ببعض الخطوات المسقبة المحددة . وتتضمن هذه ما يلي : الإلغاء الفوري لحالة الطوارئ ؛ انسحاب القوات من مختلف المناطق ؛ الافراج غير المشروط عن جميع المحتجزين ؛ الافراج غير المشروط عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين ؛ العودة غير المشروطة لجميع المعتقليين السياسيين ؛ رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي وسائر المنظمات السياسية ؛ وإلغاء تشريعات الفصل العنصري .

إن عدم استجابة النظام بشكل ايجابي لهذه المطالب ، لن يضع أمامنا من خيار سوى موافلة كفاحنا حتى النصر . وفي هذا الشأن ، نؤيد تأييدها تماما الشفاء الذي وجهه المجلس الوزاري الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لاستعراض سجل الجرائم التي يرتكبها النظام في منطقتنا واتخاذ قرار شامل بشأن مسألة الفصل العنصري . وب بينما نعلم أننا سنكون في نهاية الأمر المحررين لأنفسنا ، فإننا نعتبر أن المجتمع الدولي سييسر إلى حد كبير إنهاء المحننة المخزية التي تعيشها شعوب منطقتنا .

أود أن أنتهز هذه الفرصة لاسجل تقديرنا الكبير لكل الذين يواصلون تأييدهنا في كفاحنا الذي لا يهدى . وتحيي دول المواجهة التي تقدم تضحيات هائلة تأييدها لكافاحنا . وإن منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز جديرتان بالذكر أيضا . ولا بد من توجيه امتناننا العميق أيضا إلى الدول الاشتراكية وبلدان الشمال وبلدان أخرى وقتلت إلى جانبنا عند الحاجة .

ولا بد أن نذكر بوجه خاص اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة ، ولا سيما رئيسها ، الميجور جنرال جو غاربا ، للمساعدة القيمة التي تقدمها إلى شعب جنوب افريقيا في كفاحه العادل من أجل تقرير المصير .

وختاما اسمحوا لي أن أعرب عن التضامن مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل حريتها . إننا نقف بقوة خلف شعب ناميبيا تحت قيادة ممثله الوحيد الاملبي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (موابو) ، والشعب الصحراوي ، بقيادة

(السيد مافولي ، المظفر
الوطني الافريقي)

بوليساريو ؛ وشعب فلسطين البطل ، تحت قيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ؛ وشعب السلفادور ، بقيادة الجبهة الديمقراطية الثورية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ؛ وشعب نيكاراغوا في كفاحه دفاعا عن مكاسبه الثورية ؛ وكل الذين يكافحون من أجل الحق في تقرير مصيرهم .
 والمؤتمر الوطني الافريقي بدوره يتعمد بشكل رسمي بـلا يدخل جهدا لضمان أن يتخلص هذا العالم في نهاية الامر من أهواز الفصل العنصري .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥